الأمم المتحدة

A/60/PV.41

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٤١**

الاثنين، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٤٠.

البند ٨٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة الأمين العام (A/60/204)

مشروع القرار (A/60/L.13)

السيد إنغ (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالتهنئة إلى مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد محمد البرادعي، وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذاتها على منحهما مشتركين جائزة نوبل للسلام هذا العام. وهما يستحقان هذه الجائزة وجاءت في الوقت المناسب. فهي تعكس الدور المهم الذي تقوم به الوكالة في ميدان عدم الانتشار النووي.

ومع زيادة التحديات التي يشكلها الانتشار النووي، مصحوبة بزيادة محطات الطاقة النووية بوصفها مصدراً للطاقة، فإن الامتثال الصارم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامات ضمانات الوكالة مسألة حاسمة. وسنغافورة، بوصفها عضواً في مجلس محافظي الوكالة، ستواصل تقديم الدعم الكامل للوكالة وأعمالها.

على مدى السنوات القليلة الماضية، واجهت معاهدة عدم الانتشار النووي تحديات خطيرة. وقد أكد هذا الأمر الحاجة إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار بنظام ضمانات قوي. وتوجد الآن إمكانية كبيرة لحدوث انتشار نووي، ونظراً لاكتشاف شبكة مشتريات نووية متطورة وسرية، وانتشار المعرفة النووية والوصول إلى تكنولوجيا حساسة، والتعقيدات التي يمكن أن تنشأ من الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي حين أن الوكالة تحمي الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإنها يجب أن تضمن أيضاً أن هذا الحق يمارس بامتثال لالتزامات الدول بعدم الانتشار بموجب أحكام المادة الثانية من معاهدة عدم الانتشار، وبتنفيذ كامل لضمانات الوكالة، وبأقصى قدر ممكن من الشفافية.

وللوكالة الدولية للطاقة الذرية دور في مكافحة الانتشار النووي. ولذلك، من المهم جداً أن يظل نظام ضمانات الوكالة قادراً على التصدي للتحديات الجديدة في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-59011 (A)

إطار ولايته. وفي هذا السياق، تؤيد سنغافورة المبادرات الرئيسية التي اتخذها مجلس محافظي الوكالة مؤخراً. ومن بين هذه المبادرات إنشاء لجنة استشارية لمجلس محافظي الوكالة معنية بالضمانات والتحقق، ووضع بروتوكول إضافي للمعايير الجديدة لنظام التحقق الخاص بالضمانات، وإدخال نسخة معدلة من بروتوكول الكميات الصغيرة.

وكتجسيد لالتزامنا القوي بعدم الانتشار، وقعت سنغافورة البروتوكول الإضافي في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ونرى أنه يجب على الدول نفسها أيضا أن تعزز وتواصل تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، تؤيد سنغافورة التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يدعو، في جملة أمور، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز الضوابط الوطنية وزيادة التعاون في مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي حين أن تعددية الأطراف الملزمة قانوناً ينبغي أن تكون الأساس لنظام عدم الانتشار على صعيد عالمي، فإن المبادرات الأخرى المتعددة البلدان، مثل مبادرة أمن الانتشار، عناصر مهمة في الجهود الدولية لمكافحة الانتشار.

وأود الآن أن أتناول بإيجاز زيادة محطات الطاقة النووية كخيار للحصول على الطاقة. إذ يوجد اتجاه واضح نحو استخدام محطات الطاقة النووية في العالم النامي، لا سيما في آسيا، حيث تزداد احتياجاتنا إلى الطاقة. ولذلك، يجب التركيز بقوة على نظم السلامة النووية والأمن النووي الفعالة. وتشيد سنغافورة بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة للتشجيع على التقيد بمعايير السلامة التي تحددها الوكالة وبمبادئها التوجيهية، وتؤيد هذه الجهود. ونحث الدول الأعضاء على استخدام خدمات الوكالة استخداماً فعالاً لاستعراض السلامة وأشكال المساعدة الأخرى التي تقدمها الوكالة لتعزيز معايير السلامة النووية، وعلى الحفاظ على ثقافة سلامة نووية فعالة. ويتعين أن تنشئ الدول بنى تحتية تنظيمية تدعم نظما موثوقا بها تتعلق بالأمان النووي.

وفي حين أن ضمان السلامة النووية يظل مسؤولية وطنية خالصة للدول، فإن تأثيرات الإسقاطات الإشعاعية العابرة للحدود تجعل المسؤولية النووية شاغلاً متعدد الجنسيات. والسلامة النووية والأمن النووي مسألتان متشابكتان. وفي هذا الصدد، تعلق سنغافورة أهمية كبيرة جداً على استمرار العمل بالتدابير التي تتخذها الوكالة لتحسين الأمن النووي والحماية من الإرهاب النووي والإشعاعي. ونرحب باعتماد مجلس محافظي الوكالة في أيلول/سبتمبر من هذا العام خطة الأمن النووي للفترة ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩. ولا يمكن المبالغة في التشديد على أهمية قدرات الاستعداد للطوارئ العابرة للحدود، بما فيها التعاون الإقليمي المناسب.

ويسر سنغافورة أيضاً أن تلاحظ أن برنامج الوكالة للتعاون التقني تَوسّع وحسَّن أسلوب إدارته وحسّن تسليم مشاريع المساعدة الفنية. والنهج القائم على الحاجة الذي اعتمدته الوكالة مع الدول الأعضاء يعالج الشواغل التي حددتها الدول الأعضاء، مع الاستخدام الأمثل للموارد المالية للوكالة.

وتؤيد سنغافورة تأييداً راسخاً أنشطة الوكالة في ميدان التعاون التقني. واعترافاً بهذا، نسدد بالكامل على نحو متسق اشتراكاتنا المقدّرة لصندوق الوكالة للتعاون التقني. وقد وافق مجلس محافظي الوكالة مؤخراً بصورة عامة على استخدام الأموال، التي منحت للوكالة من جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥، لتمويل احتياجات البلدان النامية في التطبيقات السلمية للطاقة النووية. وهذا قرار نؤيده بقوة. وتتطلع سنغافورة إلى زيادة التعاون مع الوكالة في مبادرات التعاون الفني الثنائية.

لقد دعمت سنغافورة وستظل تدعم عمل المدير العام والوكالة في أعمدتها الثلاثة، المتمثلة في تعزيز السلامة والأمن النوويين، والتطبيقات السلمية للعلم والتكنولوجيا النوويين، ونظام التحقق النووي والضمانات.

السيد الصميدعي (العراق): سيدي الرئيس، أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد محمد البرادعي على عرضه التقرير السنوي للوكالة على الجمعية العامة. وتهانينا له وللوكالة الدولية على نيلها جائزة نوبل للسلام، تقديرا للأعمال التي قاما بها من أجل تجنيب البشرية كوارث استعمال أسلحة الدمار الشامل، ومن أجل إحلال السلام في العالم، وضمان تقاسم مزايا التكنولوجيا النووية على المستوى العالمي لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وإن حكومتي، إذ تشعر بأهمية هذا الدور، فإنها تدرك في الوقت ذاته أهمية ضمان أن تتوفر للوكالة الدولية المستلزمات المالية لدعم عملها وبرامجها الفنية، ومن خلال تسديد الدول لنصيبها المقرر في ميزانيتها. وانطلاقا من قناعتها هذه، فقد طلبت حكومتي من الأمانة العامة للأمم المتحدة تحويل المبالغ المتأخرة للعراق تجاه صندوق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للفترة ١٩٩١-٢٠٠٥، من أموالنا المودعة لدى الأمم المتحدة. وإن هذه المبادرة تأتي كذلك لحرص حكومتي على بناء دور فاعل وداعم لها، لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي في إطار هذا البند أمام الجمعية العامة بعد انهيار النظام السابق، الذي اتسمت العلاقة بينه وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعدم التفاهم والتوتر في كثير من الأوقات. وأستطيع أن أقول بكل ثقة إن عهدا جديدا من العلاقة قد تأسس بين حكومتي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، قائما على التعاون التام والشفافية واحترام العراق لالتزاماته بالمعاهدات والاتفاقيات والترتيبات الدولية الخاصة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وإن ما يؤكد ذلك، هو اتخاذنا لإجراءات عديدة تعكس توجه العراق الجديد. فقد أنشئت الهيئة العراقية للسيطرة على المواد المشعة، التي تعمل استنادا إلى القواعد الإرشادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والواردة في قواعد السلوك المتصلة بسلامة وأمن المصادر المشعة. وباشرت الهيئة ممارسة أعمالها مطلع عام ٢٠٠٥، من خلال خطة عمل شاملة لجرد المصادر المشعة في العراق، والسيطرة على خزن المصادر المشعة المستنفدة، وطمر النفايات المشعة المتدنية الدرجة، بالإضافة إلى قيامها بالتنسيق مع الجهات العراقية المختصة لتنفيذ إجراءات الرقابة على الحدود. كما أنشئت مؤسسة عراقية لحظر انتشار برامج الأسلحة، ومركز الوقاية من الإشعاع التابع لوزارة البيئة، الذي يراقب حركة واستخدام أجهزة مصادر الإشعاع، ويتابع وضع الضوابط بشأن جميع التصرفات الخاصة بمصادر الإشعاع، كالاستيراد والتصدير والنقل والبيع الشراء والخزن والتداول. كما تقوم دائرة الرقابة الوطنية بوزارة العلوم والتكنولوجيا، بمتابعة مراقبة تطبيق خطة الرصد والتحقق والتفتيش، ونظام الرقابة المستمرة، للمواد والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، بما في ذلك آلية استيراد وتصدير هذه المواد والمعدات. وتقوم وزارة الخارجية بالتعاون مع لجنة نزع السلاح وعدم الانتشار في مجلس الأمن الوطني، بالتنسيق بين الوزارات والجهات المختصة لتنفيذ متطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وتقديم تقاريرها إلى اللجنة المنشأة بموجبه. ونحن نعكف على دراسة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لم يدخل العراق بعد طرفا فيها، وقد أعلنا خلال المؤتمر المعني بتيسير إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، عن نيتنا الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

وتوج مجلسنا الوطني هذه الإجراءات، من خلال تضمين الدستور العراقي، الذي أقره شعبنا بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، في بابه الأول المعنون ''المبادئ الأساسية''، فقرة نصها ''تحترم الحكومة العراقية، وتنفذ، التزامات العراق الدولية الخاصة بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، ويُمنع ما يتصل بتطويرها وتصنيعها وإنتاجها واستخدامها من معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال''.

إننا قد نجحنا خلال العامين الماضيين، في بلورة رؤيتنا لعراق الغد، من خلال الإجراءات العملية والمشاريع المستقبلية التي اعتمدناها، والتي تنبذ توجهات النظام السابق الخاصة بأسلحة الدمار الشامل. واستنادا إلى ما تقدم، وإلى النتائج التي سبق أن توصلت إليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من خلو العراق من برامج نووية، والتي دعمتها تقارير فريق مسح العراق، التي أكدت خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل، فإننا شرعنا في التشاور والتنسيق مع أعضاء مجلس الأمن لإزالة الجزاءات التي فرضها المجلس على النظام السابق، والتي تناولها تقريرا الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت عنوان ''التحقق في العراق استنادا إلى قرارات مجلس الأمن''.

ونغتنم هذه المناسبة لنعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لإجراء تحققها الفعلي السنوي من المخزون من المواد النووية الموجودة في العراق، والخاضعة لنظام ضمانات الوكالة الدولية، والتي كان آخرها قيام وفد الوكالة بإجراء التحقق في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. كما نشيد بجهود المختبر البيئي البحري للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الخاصة بتحديد إمكانية وجود تلوث ناتج عن حطام السفن في الخليج العربي قرب ميناء أم قصر.

يشكل الإرهاب النووي تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وعلينا أن نبقى على حذر وأن نوحد جهودنا الجماعية لمنع الإرهابيين والفاعلين من غير الدول من الحصول على الأسلحة النووية واستخدامها لتحقيق أهدافها. وقد اتخذت حكومتي التدابير الملائمة لمنع هذا التهديد، وفقا لمبادئ القانون الدولي والصكوك ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونحن ندعم بهذا الصدد، الإجراءات التي تتخذها الوكالة الدولية في تعزيز الأمن النووي، وفي توفير المساعدة والدعم التقني للدول الأعضاء.

وترى حكومتي أهمية أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للتوصل إلى نزع تام للسلاح النووي. كما نؤكد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وإيجاد آلية مناسبة وفعالة تكفل انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تخضع مرافقها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث المجتمع الدولي على التوصل إلى إبرام صك دولي ملزم قانونا يتضمن الضمانات السلبية والإيجابية، ويؤمِّن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها ضدها. كما يؤيد وفدي إبرام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية، وندعو مؤتمر نزع السلاح إلى تكثيف جهوده لتحقيق ذلك الغرض.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة باهيمو كا (كينيا).

وختاما، نؤكد على استمرارنا في دعم أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات.

السيدة نونييز دي أودريمان (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): يؤيد وفد جمهورية فنزويلا

البوليفارية البيان الذي أدلى به ممثل أوروغواي باسم السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه. ولكننا، نود أن نشارك المهنئين للسيد البرادعي بمناسبة إعادة انتخابه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك بحصوله على جائزة نوبل للسلام.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نبرز موقف جمهورية فنزويلا البوليفارية – بشأن قضية معينة وهي – البرنامج النووي لإيران – ورفضنا لقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية Gov/2005/64 المؤرخ ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في جمهورية إيران الإسلامية.

وفنزويلا، كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تود أن تؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى إضفاء الصبغة العالمية على المعاهدة. ولا بد أن يمتثل كل أعضاء المجتمع الدولي لمعاييرها امتثالاً صارماً لضمان عالم ينعم بالسلام، متحرر من التهديد بالاستخدام المدمر وغير المبرر للأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، فإننا ندعم الحقوق الثابتة لجميع الدول في تطوير أنظمتها لإنتاج الطاقة النووية لأغراض سلمية، بما في ذلك ما يتعلق بالدورة الكاملة لإنتاج الوقود النووي وإعادة معالجته.

وفي هذا الصدد، ندرك أن عملية تطبيق نظام الضمانات على البرنامج النووي الإيراني التي نفذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٣، أدت إلى نتائج ملموسة، كما يبين التقرير الأخير للمدير العام إلى مجلس المحافظين الذي قدمه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وهذه النتائج المشجعة– التي تحققت بتعاون إيران، التي سمحت طواعية بتطبيق البروتوكول الاختياري والتعليق المؤقت لبرنامجها النووي– تدلل على أن الطريق السليم لإجراء تحقيق كامل في هذه القضية يتمثل في ضرورة معالجتها في إطار الوكالة، والاستفادة بقدرتها التقنية والسلطة التي تمكنها من القيام بأنشطة متوازنة من دون أي تحيز سياسي.

وينبغي لنا أن نؤكد أننا قد نستخلص من التقرير المشار إليه أنه لا يوجد دليل على أن البرنامج النووي الإيراني ينتهك معاهدة عدم الانتشار، أو أن ثمة عدم امتثال للالتزامات المنصوص عليها في تلك المعاهدة نتيجة لهذا البرنامج. ويشدد التقرير على الحاجة إلى مزيد من الوقت، إلا أنه لا يشير بأي حال من الأحوال إلى أن سلطة الوكالة لمعالجة تلك المسألة قد استنفدت.

وعليه، فإن فنزويلا ترفض الاقتراح الذي يقضي بإحالة القضية إلى مجلس الأمن، لعدم وجود سبب موضوعي يبرر هذا الإجراء. وسيؤدي ذلك فحسب إلى زيادة تسييس القضية كما أنه يزيد من صعوبة تسويتها في الوقت الملائم. وإحالة هذه القضية إلى مجلس الأمن يعني أن على الوكالة أن تتخلى عن مهمتها، وهو ما يعني تسليمها بعدم التمكن من معالجة المسألة، رغم أنها تعالجها بنجاح كبير. وهذا أمر يبعث على التناقض حقاً– أو هو نوع من الإقرار الذاتي بعدم الأهلية مما ينتقص من هيبة الوكالة على نحو خطير بوصفها هيئة متعددة الأطراف متوازنة وذات مصداقية. وفي حقيقة الأمر، ستكون الوكالة قد خضعت للضغوط التي تمارسها بلدان أخرى تمتلك التكنولوجيا النووية وتسعى إلى أن تحتفظ لنفسها بالسيطرة على الوقود النووي وإعادة معالجته بغية الحفاظ على علاقات التبعية، مما يضر بالحق السيادي لجميع البلدان في تحقيق تنميتها المستقلة.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية تؤكد مرة أخرى موقفها بأن النظر في برنامج التطوير النووي لجمهورية إيران الإسلامية يجب أن يبقى في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، استناداً إلى إجراءات الشفافية التي عرضتها حكومة

إيران، أو التي يمكن أن تعرضها. وهذا من شأنه أن يضمن للمجتمع الدولي الطابع السلمي لبرامجها النووية.

وما من شك في أن العلاقة بين الوكالة وإيران ينبغي أن تزداد تعمقاً بغية إزالة كل الشكوك أو التحفظات المتبقية. وهنا، نود الإشارة إلى الاقتراح الذي قدمه الرئيس الإيراني في الجمعية العامة مؤخراً، ومؤداه أنه يمكن لكيانات عامة أو خاصة من بلدان أخرى أن تشارك مع بلاده في تطوير برنامجها النووي من خلال شراكة استراتيجية. وهذا الاقتراح يفتح آفاقاً جديدة نحو الشفافية الكاملة في البرنامج النووي الإيراني.

وختاماً، يؤكد وفدي مرة أخرى على الحق الثابت للدول في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية في إطار معاهدة عدم الانتشار والمعايير الدولية ذات الصلة، دون تمييز سياسي أو تمييز من أي نوع آخر.

السيد دُلغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نرحب بالسيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن نشكره على عرض التقرير السنوي للوكالة.

إن روسيا، العضو النشط في الوكالة، لتشعر بالرضا عن العمل الرفيع المستوى الذي تنهض به الوكالة، وتسلم بأهميتها ودورها المتزايد في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وكفالة المستوى اللازم من الثقة للتعاون في التطوير السلمي والآمن لإنتاج الطاقة النووية. ونشارك لجنة جائزة نوبل تقديرها العالي لدور هذه المؤسسة الدولية. وجائزة نوبل للسلام الممنوحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمديرها العام هي دليل واضح على التقدير العالمي لما حققته الوكالة من إنجازات.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤسسة دولية فريدة تمتلك من السلطات ما يمكنها من تقييم امتثال الدول لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي في إطار معاهدة عدم الانتشار. ونطالب بزيادة تحسين آليات التحقق لدى الوكالة ومواصلة تطوير مهام الرصد التي تقوم بها.

والحاجة الملحة على وجه الخصوص إلى تكثيف الجهود الدولية الفعالة في مجال عدم الانتشار يمليها خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين. فاستمرار حدوث الأعمال الإرهابية الوحشية – التي ترتكب في روسيا أيضاً – إنما يؤكد ضرورة وضع ضمانات ذات مصداقية للحيلولة دون وصول الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل، وخاصة من خلال تعزيز الجهود المشتركة لإنشاء نظام عالمي للتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة، لا سيما في الميدان النووي. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور مركزي في إنشاء هذا النظام، بطبيعة الحال.

والتحديات الجديدة تلك تؤكد أهمية إيجاد حلول جديدة. ونحن نشعر بالامتنان للدعم الكبير الذي حظيت به الاقتراحات الروسية المتعلقة بصياغة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وروسيا تشارك في مبادرة الأمن من الانتشار، وكانت من بين مقدمي خطة عمل مجموعة الثمانية بشأن عدم الانتشار. ولا بد أن تطبق تلك الوثائق تطبيقاً كاملاً وصارماً. وثمة ارتباط وثيق فيما بين تلك المبادرات التي من شأنها أن تعزز فعالية الأنظمة العالمية لعدم الانتشار في مجال أسلحة الدمار الشامل.

ويمثل تطبيق البروتوكول الإضافي لاتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ركيزة لأنشطة الوكالة، وهو أداة مبتكرة لكفالة الشفافية في البرامج النووية الوطنية. ونرى أن إضفاء صفة العالمية على البروتوكول الإضافي سيكون أحد المهام الرئيسية للمجتمع الدولي خلال السنوات

القادمة لمنع الانتشار. والاتحاد الروسي سيواصل تقديم المساعدة في تعزيز نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك من خلال تمويل برنامج وطني للدعم العلمي والتقني لمبادرة ضمانات الوكالة.

وروسيا تحترم اهتمام الدول بتطوير تكنولوجيات نووية سلمية، وقد تعاونت مع العديد من البلدان في هذا الميدان لسنوات. ونؤيد قيام تعاون على أوسع نطاق ممكن في مجال الطاقة النووية من أجل التنمية. ومع ذلك، لا بد من منع استخدام الطاقة الذرية السلمية في إنتاج أسلحة نووية، على أن يتم ذلك بصورة يوثق بها ومأمونة. ونؤيد استخدام أساليب لإنتاج الطاقة النووية من شأنها أن توفر برامج لإنتاج إمدادات يوثق بها من الوقود النووي على أساس تعاون دولي- عوضاً عن انتشار التكنولوجيات الحساسة. ونؤيد الأطر المتعددة الأطراف للتعاون العملي في هذا المجال، وبالأخص العمل الذي يتم في إطار الوكالة بهذا الشأن.

ونرى أن التقرير الذي قام بإعداده الفريق الدولي للأمان النووي في أوائل عام ٢٠٠٥، بمبادرة من المدير العام، بشأن نهج متعدد الأطراف فيما يتعلق بدورة الوقود النووي، تفتح آفاقاً جديدة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والنهوض بتطوير الطاقة النووية. ونطالب الوكالة بمواصلة العمل وتكثيفه في هذا المجال.

ونحيط علماً بإسهامات الوكالة في الدراسة البحثية حول المفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود، التي تجرى في إطار المشروع الدولي للمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود. ونعتقد أن هذا المشروع سيمكن من وضع نُهُج متفق عليها للتكنولوجيات النووية المستقبلية من منظور الفعالية الاقتصادية وسلامتها من حيث البيئة وعدم الانتشار وأمان تلك التكنولوجيات.

ونقدر تقديراً عالياً التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال تعزيز الأمان النووي. فمن خلال المشاركة النشطة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تحققت إنجازات كبيرة فيما يتعلق بزيادة الأمان التشغيلي لخطط إنتاج الطاقة النووية ومناولة المواد الإشعاعية ونفاياتها ومصادرها. وتم هذا العام إدخال تغييرات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية من أجل توسيع نطاق مجالات الاتفاقية.

ونحن نؤيد أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون التقني ومساعدة البلدان النامية.

وأود أن أستفيض، سيدتي الرئيسة، بالكلام عن أنشطة الوكالة الدولية التي لها أثر كبير في المجتمع الدولي. وإننا نلاحظ بارتياح نتائج الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف في بيجين، التي اختُتمت في ١٩ أيلول/سبتمبر، بشأن تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في العملية السداسية الأطراف، التي تهدف في النهاية إلى إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية. ونحن نؤيد إيجاد حل متوازن لهذه المشكلة يحمي المصالح المشروعة لجميع الأطراف.

إننا ننظر إلى القرار المعني بالبرنامج النووي الإيراني، الذي اتخذه مجلس محافظي الوكالة الدولية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بوصفه مؤشرا على استمرار وتكثيف التعاون بين الوكالة وإيران لتوضيح المسائل العالقة. ونفهم أن قدرات الوكالة الدولية لم تستنفد تماما، وهي قدرات تسمح لنا ببقاء عملية تسوية قضية إيران داخل الوكالة.

ونؤيد زيادة تكثيف الحوار بشأن هذه المسألة بين جميع الدول المهتمة. ويجب اتخاذ قرارات يمكن أن تزيل جميع الشكوك حيال الطابع السلمي للنشاط النووي في إيران من ناحية، وتضمن الطلبات المشروعة لذلك البلد من ناحية

أخرى. وسيتعاون الاتحاد الروسي بشكل أكبر لأداء تلك المهمة.

وأود أن أؤكد دعمنا لمشروع قرار الجمعية العامة (A/60/L.13)، المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“. وبصفتنا مقدمين لمشروع القرار، يتفق الاتحاد الروسي بالكامل على أهمية العمل الذي تؤديه الوكالة، وهو واثق بأن هذا العمل سيستمر من أجل تعزيز الأمن الدولي.

السيد ليو كوانغ – شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي في البداية أن يشكر السيد محمد البرادعي، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقريره المفيد عن أنشطة الوكالة. ونشيد أيضا بالمدير العام وموظفيه على جهودهم المتفانية والحثيثة للنجاح في الاضطلاع بمسؤولياتهم.

وإذ نغتنم هذه الفرصة، نود أيضا أن ننضم إلى زملائنا الآخرين في تهنئة الوكالة الدولية ومديرها العام على منحهما جائزة نوبل للسلام هذا العام. ونعتقد أن هذا الفوز المهيب سيتم تسجيله بوصفه دليلا دامغا على التفاني الشديد والجهود الكبيرة التي تبذلها الوكالة وتهدف إلى تعزيز سلم العالم وأمنه من خلال العمل لمنع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ويود وفدي اليوم أن يدلي ببيان موجز بشأن المسألة النووية الكورية الشمالية. قبل كل شيء، نرحب بالبيان المشترك الذي اعتُمد في الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف في بيجين في أيلول/سبتمبر الماضي. ونحن نعلق أهمية كبرى على هذه الوثيقة بوصفها أساسا لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية على نحو يمكن التحقق منه وبطريقة سلمية. ونرحب أيضا بالالتزامات التي قطعتها كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، وبالعودة في موعد قريب إلى معاهدة عدم الانتشار النووي وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ومن المؤكد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المحادثات السداسية الأطراف السابقة قد وضعت أساسا متينا للتقدم نحو حل دبلوماسي شامل للمسألة. ولدى وفدي رغبة جادة في أن يفضي البيان المشترك، من خلال التنفيذ الكامل والفعال، إلى تقدم مستمر وكبير، ليس في الحل الكامل للمسألة النووية فحسب، بل أيضا في توطيد النظام العالمي لمنع الانتشار.

وكما نص عليه البيان المشترك، نأمل أيضا للجولة الخامسة للمحادثات السداسية الأطراف، التي ستُعقد في بيجين أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أن تمثل منعطفا تاريخيا آخر من خلال الاتفاق على خطوات تفصيلية للمتابعة من أجل ضمان التنفيذ الصادق للمبادئ المحددة في البيان المشترك.

وبالنسبة إلى تنفيذ بنود الاتفاق، سيظل التحقق أحد العناصر الأساسية، إذا أُريد النجاح للعملية السداسية الأطراف. وفي هذا الصدد، نحن نحترم ونؤيد دور الوكالة في وضع نظام عالمي لعدم الانتشار النووي وأداء أعمالها في مجال التحقق من خلال نظام ضماناتها المنشأ بإحكام والمتطور. وفي هذا الصدد، نرحب بعزم الوكالة على أداء أعمال التحقق بالطريقة الأكثر كفاءةً وإثماراً وباستعدادها لذلك. ونتطلع إلى استمرار المساعدة من الوكالة في الحل السلس والفعال للمسألة النووية الكورية الشمالية وإسهامها في ذلك.

السيد بعيدي – نجاد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للسيد البرادعي على تقريره الموضوعي المقدم إلى

الجمعية العامة عن الأنشطة الرئيسية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٥. ويدل هذا التقرير المفيد على أن الوكالة تطور أنشطتها تدريجيا في العديد من مجالات التكنولوجيا النووية لصالح المجتمع الإنساني. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأهنئ السيد البرادعي والوكالة على نيل جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥.

لقد أنشئت الوكالة من أجل هدف أساسي وهو تعجيل وتعزيز إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والتنمية في كل ربوع العالم. ولذلك، تقع على عاتق الوكالة مسؤولية حقيقية، اليوم أكثر من أي وقت مضى، عن مساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من الطاقة النووية بفعالية وكفاءة للأغراض السلمية.

لقد وجدت الطاقة النووية اليوم موقعا هاما لها في الحياة اليومية للبشر. فالطاقة النووية اليوم مستخدمة على نطاق واسع في الزراعة والطب. وازداد استخدام الطاقة الذرية وتطبيقاتها المتقدمة على نطاق واسع، خاصة في مجال موارد الطاقة المتجددة. ويدل تزايد إنشاء وتشغيل المفاعلات النووية في مجال توليد الكهرباء حول العالم على أن هناك عددا متزايدا من الدول التي تسعى إلى الطاقة النووية بوصفها مكونا في مجموعة مصادرها للطاقة في القرن الحادي والعشرين. والاتجاه العالمي الجديد نحو خفض استخدام الوقود الأحفوري وتشجيع الدول على انتهاج سياسة ''الهواء النقي'' هو أيضا حافز إضافي للمزيد من تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية.

والدور الأساسي للوكالة في تطوير أنشطة تعزز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الطاقة النووية تقره أيضا معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تفرض في المادة الرابعة على الدول الأطراف في المعاهدة التزاما بتسهيل أكبر تبادل ممكن للمواد والمعدات والمعلومات التكنولوجية للأغراض السلمية. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف في المعاهدة أن تعزز تعاونها لتطوير الطاقة النووية دون تمييز أو قيود.

وللأسف، إن مستوى التعاون في الماضي من البلدان المتقدمة النمو، وهي المزودة الرئيسية للتكنولوجيا النووية المتطورة، لم يكن واعدا مع الدول النامية. وفي الحقيقة، مافتئ التعاون النووي بين المزودين والمتلقين يتسم بالتقييد والإعاقة والتعطيل.

علاوة على ذلك، فالحقيقة المؤسفة هي أن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار واتفاق ضمانات الوكالة الدولية لم يفض إلى مجرد عدم تسهيل التعاون النووي المنصوص عليه بموجب المعاهدة بين الدول الأطراف، بل حتى إلى وضع العقبات أمام الاستخدامات السلمية للطاقة. وفي الحقيقة، تُكافأ الدول غير الأطراف بسخاء أكبر عبر التعاون النووي. ففي حالة إسرائيل، عمليات التبادل النووي ونقل المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية المتقدمة، التي يسهلها القبول من جانب دوائر معينة، قد أسهمت وما زالت تسهم في تطوير البرنامج السري للأسلحة النووية الإسرائيلية الذي يهدد السلم والأمن العالميين والإقليميين. وعلى أقل تقدير، ينبغي لعدم قبول معاهدة عدم الانتشار والتزامات الحماية أن يثقل كاهل الخارجين عن المعاهدة بأشد القيود، بدلا من منحهم الإفلات من العقاب.

إن إيران مصممة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الخطة الاقتصادية الشاملة للبلد. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن إيران ملتزمة أيضا بتشغيل برنامجها في إطار نظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق وبالمزيد من الشفافية، اتساقا مع التزاماتها الأساسية بموجب معاهدة عدم الانتشار.

وفي ذلك السياق، قدم رئيس جمهورية إيران الإسلامية اقتراحا رسميا خلال هذه الدورة للجمعية العامة يدعو الشركات العامة والخاصة إلى المشاركة في الأنشطة المتصلة بإيران. واستنادا إلى تلك السياسة، أبدت إيران تعاونها التام مع الوكالة في تقديم الإيضاحات اللازمة وفي السماح بإجراء عمليات التفتيش بإخطار قصير الأجل في جميع المواقع والمرافق. وإيران مستعدة لمواصلة تعاونها مع الوكالة وتصر على انه يجب على جميع الأطراف أن تتقيد بأحكام معاهدة عدم الانتشار، وخاصة المادة الرابعة، وأن تتمسك تمسكا صارما بالنظام الأساسي للوكالة.

وفي الختام، لقد زاد بشكل كبير في الأعوام الأخيرة دور الوكالة وسلطتها في الأنشطة التشجيعية فضلا عن أنشطة الضمانات. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى حقيقة أن المزيد والمزيد من البلدان تستخدم الطاقة الذرية للأغراض السلمية. وبالتالي ينبغي أن نسعى لتعزيز ذلك الدور بتفادي استخدام التدابير والمحاولات الانفرادية خارج نطاق القانون بغية استخدام الوكالة لدعم المواقف السياسية القصيرة النظر، التي لن تؤدي إلا إلى تقويض سلطة الوكالة وينبغي تفاديها.

السيد مارتيروسيان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئة السيد محمد البرادعي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥ للوكالة وله شخصيا. كما أشكره على التقرير السنوي الشامل عن العمل الذي تم إنجازه في عام ٢٠٠٥، وأشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها وبذلتها الوكالة في الاضطلاع بولايتها في بيئة دولية صعبة للغاية. وبالنيابة عن حكومتي، أود أن أعرب عن استعدادنا للتعاون المستمر مع الوكالة ومع قيادتها.

وما فتئت المناقشة بشأن جانب الردع للأسلحة النووية تؤججها التطورات الجديدة التي حصلت في الأعوام العديدة الأخيرة وأثارت أسئلة عديدة تتعلق بصحة تلك التصورات. وأدى انتشار الإرهاب إلى المزيد من التشكيك في هذه التصورات، إذ يتضح أن الردع النووي غير فعال ضد الجماعات الإرهابية. وبالتالي، فالجلي أن النظام الحالي لتحديد الأسلحة النووية بحاجة إلى نظرة ونهج جديدين بغية التصدي لهذه التحديات المتزايدة لنظام الأمن العالمي الشامل.

إن الثغرات القائمة في نظام منع الانتشار تمكن الدول والأطراف من غير الدول من إساءة استخدام النظام، بالرغم من الوعود بألا تستعمل المواد النووية إلا للأغراض السلمية. ومما يؤدي إلى تعقيد الحالة حقيقة أن السيطرة الفعالة على الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية أصبحت صعبة بشكل متزايد نظرا للخطوط الدقيقة بين الحواجز التقنية لمرحلتي تصميم الأسلحة ومراحل تصنيعها.

وفي ذلك الصدد، نود مرة أخرى أن نعرب عن ترحيبنا باعتماد هذه الهيئة للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي وقع عليها رئيس وزراء بلدي باسم حكومة أرمينيا خلال اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥.

وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور هام في ضمان ألا تستخدم التكنولوجيا والمواد النووية إلا للأغراض السلمية. وأرمينيا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية وطرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تولي أهمية كبيرة لأنشطة الوكالة في زيادة تحسين نظام منع الانتشار والتحقق من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على أهمية نظام الوكالة للضمانات والحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز هذا النظام. وفي العام الماضي صدقت أرمينيا على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات، مبدية مرة أخرى نهجها الجدي حيال التعاون مع الوكالة. وكما ذكرنا خلال المؤتمر الاستعراضي السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإن أرمينيا تؤيد الاقتراح

الـذي قدمـه المـدير العـام للوكالـة بـشأن الإقـرار بحقيقـة أن البروتوكـول الإضـافي يـشكل جـزءا لا يتجـزأ مـن ضـمانات الوكالة في جميع البلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

وأود أن أغتنم هـذه الفرصـة كـي أعـرب عـن ارتيـاح بلدي العميق إزاء تعاونه مع الوكالة. فنحن ما فتئنا نتعاون مـع الوكالـة في العديـد مـن المجـالات منـذ عـام ١٩٩٥. وفي ذلـك السياق، تمنح أولوية عالية للسلامة النووية والتحقق. وعلى أساس الاقتناع بأن الضمانات تعزز المزيد من الثقة بين الدول، ما برحت أرمينيا تتلقى عمليات التفتيش – بمتوسط يبلغ أكثر من ٣٠ بعثة كل عام – من الوكالة منذ التوقيع على الاتفـاق بـين جمهوريـة أرمينيـا والوكالـة بـشأن تطبيـق الضمانات المتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٣.

وأظهرت نتائج التفتيش بشكل فعال أن أرمينيا تفي بالالتزامـات المتوخـاة في الاتفـاق. وثبـت منـذ الوهلـة الأولى عدم التسامح تجاه المواد النووية المعلنة التي جرى تفتيشها، مما دحض بالتالي، مرة أخرى، جميع أنواع الاتهامات غير المـبررة والـسخيفة ضـد بلـدي، الـتي حـاول بعـض جيراننـا توجيهها من وقت إلى آخر. ونتيجة لتعاوننا، نجحنا في زيادة سلامة محطة أرمينيا لتوليد لطاقة النووية.

إن التشريعات الوطنية لأرمينيا في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتحسن باستمرار، بسبب اتخاذ عدد من مبادرات الإصلاح المتعلقة بالقانون الدولي ذي الصلة. وتتصل الإصلاحات اتصالا رئيسيا بزيادة السلامة والأمن لمحطتنا النووية وبنظام التحقق. وفي ذلك السياق نفسه، وقعت أرمينيا على القانون النهائي للنظر في التعديلات المقترحة لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية واعتماد هذه التعديلات، التي يجري التصديق عليها.

وتشكل الحماية المادية لمحطة الطاقة النووية مجالا ذا أولوية بالنسبة لحكومتنا. وفي العام الماضي قبلنا بعثة الخدمة الاستشارية الدولية للحماية المادية ونتوقع أن تقدم البعثة تقريرها بنهاية هذا العام. وفي أواخر عام ٢٠٠٥، ستستضيف أرمينيا بعثة هامة أخرى من فريق استعراض تقييم السلامة التشغيلية، الذي سيستكمل تقريره في عام ٢٠٠٦.

إن الطاقة النووية أمر هام جدا لأرمينيا، إذ أنها تمد حـوالي ٤٠ في المائـة مـن البلـد باحتياجاتـه مـن الطاقـة. واضطرت أرمينيا إلى إعادة بدء تشغيل محطتها للطاقة النووية في عام ١٩٩٥ نظرا للحصار المستمر المفروض عليها بسبب الطابع غير المحسوم للصراعات في المنطقة وعدم الاستقرار النـاجم عنـه، ممـا اثـر بـشكل سـلبي علـى إمـدادات الغـاز للمحطات التي تعمل بالطاقة الحرارية. وبما أن المسألة تتعلق بأمن الطاقة، فإنها تحدث تأثيرا كبيرا على الأمن الشامل للبلد.

ويستمر ازدياد الطلب على الطاقة في أرمينيا نتيجة النمو الاقتصادي بأعداد من رقمين سجلت في الجمهورية خلال الأعوام الخمسة الماضية. وبالتالي ليس من قبيل الصدفة أن ينظر بجدية في احتمال بناء محطة جديدة للطاقة النووية.

وفي ذلك الصدد، نشكر المدير العام للوكالة على وعده بتقديم المساعدة – الذي قطعه خلال زيارته الأخيرة لأرمينيا – في إجراء دراسة جدوى لتشييد المحطة. ويجدر بالذكر أن هذا الأمر يتماشى تماما مع استنتاجات المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في باريس. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤمن بان تشييد محطة جديدة للطاقة النووية سيحظى بأهمية إقليمية أيضا، إذ يمكنها إمداد الطاقة للبلدان المجاورة التي لديها نقص في الكهرباء.

وكان تحقيق جميع تلك النجاحات صعبا لولا التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء الأخرى. وأود أن اغتنم

هذه الفرصة كي أعرب عن امتناننا لتلك البلدان التي تقدم لمحطة الطاقة النووية في أرمينيا وللسلطة التنظيمية مساعدة مستمرة وكبيرة.

السيد ريكويو غوال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ السيد محمد البرادعي على تقديمه التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أهنئه على انتخابه لفترة ولاية جديدة كمدير عام للوكالة.

كما نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تهنئتنا للوكالة ولمديرها العام على فوزهما بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٥. ويأتي منحهما ذلك التقدير المستحق عن جدارة في ظرف معقد بصفة خاصة من تاريخ البشرية. فما زالت البشرية جمعاء تعاني تهديدا شديدا من وجود ترسانات كبيرة من الأسلحة النووية والخطر الماثل من انتشارها، فضلا عن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية ووجود نظريات للدفاع الاستراتيجي تعتمد بصورة متزايدة على استعمال تلك الأسلحة وحيازتها. وقناعتنا في ظل هذه الظروف راسخة بأن الحل الحقيقي الوحيد يتمثل في القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية.

ويشير تقرير الوكالة السنوي إلى حدوث نتائج إيجابية في عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، ننوّه باعتماد مجلس المحافظين في عام ٢٠٠٤ برنامج العمل من أجل علاج السرطان، الذي تعلق كوبا عليه أهمية خاصة، وندعو لتعبئة موارد جديدة في إطار هذا البرنامج لبث النشاط في هذا المجال الهام. كما نرحب بنتائج المؤتمر العام للوكالة الذي عقد مؤخرا، واتخذت فيه قرارات هامة لتعزيز الأنشطة في مختلف مجالات تركيز الوكالة.

وتعلق كوبا أهمية كبرى على أعمال الوكالة، وتؤكد مجددا ضرورة إيجاد توازن ملائم فيما بين دعائم تلك المنظمة الأساسية الثلاث، وهي التعاون التقني والأمن والتحقق. وينبغي الاضطلاع بهذه الدعائم الثلاث على نحو متوازن، يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء وأولوياتها.

وينبغي أن تؤكد الجمعية العامة من جديد أن دور الوكالة لا يقتصر على كونها ضامنة لاستعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإنما يشمل كونها مؤسسة لتشجيع التعاون الدولي وتطبيقه في هذا المجال.

وتقدر حكومتي الدور الهام الذي تؤديه التكنولوجيات النووية لأغراض التنمية المستدامة، وترى أن التعاون التقني من جانب الوكالة عنصر رئيسي في عملية نقل التكنولوجيا. وينبغي لذلك أن يتوقف فرض تدابير تقييدية وانفرادية على تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ونؤكد مجددا دور الوكالة في التحقق من الالتزامات بعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نرفض محاولة بعض القوى النووية الحكم مسبقا على طابع البرامج النووية لبلدان محددة بأنه سلمي أو غير سلمي، متجاوزة بذلك الوكالة، وهي المنظمة الدولية الوحيدة التي تملك الولاية والقدرة التقنية اللازمة للتحقق من الأنشطة النووية للدول. ونشجب التلاعب بالمعلومات المتعلقة بعمليات التحقق التي تقوم بها الوكالة بغية إحداث رأي سلبي عن بعض البلاد تحقيقا لأهداف سياسية، كما نشجب ازدواجية المعايير في تناول المسائل المتعلقة بعدم الانتشار.

وقد تابعت كوبا بعناية التقارير المقدمة من المدير العام إلى مجلس المحافظين بشأن تنفيذ اتفاقات الضمانات المتعلقة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقرارات المجلس ذات الصلة. كما أعربت حكومتي عن تأييدها الكامل لبيانات حركة بلدان عدم الانحياز التي تعرب فيها عن قلقها العميق إزاء مضمون تلك القرارات والطرق التي أدت إلى اتخاذها، مع اعترافها باتجاه أمانة الوكالة المتسم بعدم التحيز

والمهنية، وترحيبها بالتقدم الموضوعي المحرز بشأن المسائل المعلقة وتسويتها، الأمر الذي أكدته أحدث تقارير الأمين العام إلى مجلس المحافظين.

وفي هذا الصدد، نرفض بشدة المحاولات التي تبذل لحرمان أي بلد من حقه غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، ما دامت تلك الحقوق تمارس بما يتمشى مع التزاماته المتعلقة بالضمانات.

وتواصل الحكومة الكوبية اتخاذ خطوات تعكس بوضوح إرادتها السياسية للوفاء بالتزاماتها المقطوعة كإحدى الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وما انفكت حكومتي تواصل الوفاء بالتزاماتها منذ بدء نفاذ اتفاق الضمانات الشامل الذي أبرمناه مع الوكالة وبروتوكوله الإضافي، مؤكدة من جديد إرادة كوبا لمواصلة تعزيز تعاونها مع الوكالة على تطوير الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وشاركت كوبا مؤخرا مشاركة فعلية وبنّاءة في المؤتمر الدولي للدول الأطراف الموقعة على المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وفي المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، الذي انتهى مع الأسف بدون اتفاق على المسائل الموضوعية لافتقار بعض الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى إرادة اتخاذ خطوات عملية لنزع السلاح.

ومن الأهمية بمكان العمل على تعزيز الوكالة اليوم أكثر من أي وقت مضى، وخاصة على دعم أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني. وتعتبرها كوبا الدعامة الأولى من حيث الأولوية، كما يتبين من معدلات الكفاءة والفعالية المرتفعة التي نحققها في الاضطلاع ببرنامجنا للتعاون التقني مع الوكالة، وفي معدل التنفيذ الفعلي لمشاريعنا، وفي مساهمات خبرائنا المتزايدة في أنشطة التعاون مع البلدان الأخرى، وفي الوفاء بالتزامنا تجاه صندوق التعاون التقني واحتياجات التمويل الوطنية.

وترحب حكومتي ببدء نفاذ اتفاق التعاون الإقليمي للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد ثبت أن هذا الاتفاق أهم طريقة لتعزيز التعاون والتبادل فيما بين بلدان منطقتنا في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ويتابع بلدي بعناية الأنشطة المتعلقة بالسلامة النووية والإشعاعية، بما فيها الحماية المادية. وفي هذا الصدد، نواصل تعزيز هياكلنا الأساسية المادية والتنظيمية، وتدريبنا للموارد البشرية.

وتدعم كوبا الجهود التي تبذلها الوكالة لتنفيذ البرامج والأنشطة التي يتوخى منها منع الإرهاب النووي، دون التأثير في الموارد البشرية والمالية المخصصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا أن فرض آليات ذات تشكيل انتقائي وتفتقر إلى الشفافية خارج إطار الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية ليس بحال من الأحوال ردا مناسبا على ظاهرة الإرهاب الدولي، بما في ذلك من حيث علاقتها بالاستخدام المحتمل لأسلحة الدمار الشامل، أو منظومات إطلاقها، أو المواد المرتبطة بها.

وفي الختام، أود أن أؤكد أن منح الوكالة جائزة نوبل للسلام ينبغي أن يعمل كحافز على توطيد الدور المتسم بالشفافية والموضوعية والمهنية والنزاهة الذي تقوم به الوكالة استنادا إلى أسمى المبادئ الأخلاقية، والذي تجتمع فيه على نحو منسجم ومتوازن المهام الجسيمة المحددة في نظامها الأساسي. وكما هو الحال دائما، يمكن للوكالة ولمديرها

العام الاعتماد في هذا المسعى على الدعم الكامل من الحكومة الكوبية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

سننتقل الآن إلى النظر في مشروع القرار A/60/L.13.

وقبل أن أعطي الكلمة لمن يرغب من الممثلين في التكلم تعليلا للتصويت، هل لي أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة المدة بـ ١٠ دقائق وينبغي للوفود الإدلاء بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليتكلم تعليلا لتصويته.

السيد باك غل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود، بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أدلي بالبيان التالي في ما يتعلق بمشروع القرار A/60/L.13.

أولا، ليس من اختصاص الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) أن تذكر في تقريرها المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فليس هناك على الإطلاق أي علاقة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والوكالة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكّر الجمعية بأن الجمهورية الشعبية الديمقراطية ليست عضوا في الوكالة أو دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ليس بوسع الوكالة التعامل مع شبه الجزيرة الكورية بخصوص المسألة النووية، التي تمثل مسألة سياسية – عسكرية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا، لقد تعاملت الوكالة مع المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بتحيز. وتعد المسألة النووية ثمرة للسياسة المعادية التي تتبعها الولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما فتئت الولايات المتحدة تهدد باستخدام الأسلحة النووية ضد الجمهورية الشعبية الديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن. وعلى وجه الخصوص، عرّف الرئيس بوش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بعد وقت قصير من توليه السلطة، بأنها جزء من محور الشر وهدد بشن هجوم نووي استباقي عليها. كيف تعاملت الوكالة مع المسألة النووية التي ظهرت على شكل خلاف سياسي – عسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصغيرة والضعيفة ودولة عظمى، الولايات المتحدة، إبان حالة العداء بينهما؟ لقد تعاملت الوكالة، بإيعاز من الدولة العظمى، مع المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية بتحيز مستخدمة سياسة الكيل بمكيالين ونابذة مبدأ المساواة – الذي هو شريان حياة المنظمات الدولية.

ويمكننا أن نرى أمثلة مشابهة في المسألة النووية لكوريا الجنوبية. إن بيان بيجين المشترك، إذا فُهم بصورة صحيحة، لا يفرض التزامات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فحسب، وإنما يفرض أيضا التزامات على الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية – الطرفين المباشرين في جعل شبه الجزيرة الكورية منطقة غير نووية. وإن التفكيك الأحادي الجانب من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لبرنامجها النووي لن يجعل شبه الجزية الكورية منطقة لا نووية من دون أن تفي الولايات المتحدة بالتزاماتها وفقا للبيان المشترك.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيصوت ضد مشروع القرار لأن الغرض منه تشويه طبيعة المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية، ولأنه لن يساهم بأي شكل في حل هذه المسألة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.13.

لقد انضمت الدول التالية إلى مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، أستراليا، إكوادور، أندورا، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، بلغاريا، بنغلاديش، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، زامبيا، صربيا والجبل الأسود، غابون، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، قبرص، كرواتيا، كوستاريكا، لاتفيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيكاراغوا، هولندا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، موناكو، منغوليا، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

اعتمد مشروع القرار A/60/L.13 بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل صوت واحد (القرار ٦٠/٦).

[بعد ذلك أبلغ وفدا إستونيا وميانمار الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٣ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

تقرير الأمين العام (A/60/218)

مشروع القرار (A/60/L.14)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا كي يعرض مشروع القرار (A/60/L.14).

السيد سيفيا سوموسا (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في منظومة تكامل بلدان أمريكا الوسطى: بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وهندوراس، وبلدي شخصيا، نيكاراغوا.

أود أولا أن أشكر الأمين العام على تقريره الموحد، المعنون ”الحالة في أمريكا الوسطى“، المتعلق بتنفيذ جميع القرارات المتصلة بأمريكا الوسطى على مدى العامين الماضيين.

بعد تضحيات لا مثيل لها، وبمساعدة المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، انطلقت أمريكا الوسطى في حقبة سلام وطيد وديمقراطية راسخة، داما عدة سنوات حتى الآن، ونرجو أن يدوما إلى ما لا نهاية له. وبفضل ما تنفذه الحكومات من سياسات وإجراءات في سبيل رفع مستويات معيشة شعوبها، وتحسين نظام التكافل كما ونوعا، تم التغلب الآن على عقود طويلة من العنف المسلح والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي عصبت بمعظم بلداننا.

واليوم، تتمتع كل حكومات أمريكا الوسطى بالشرعية المكتسبة بانتخابات حرة؛ واقتصاداتها آخذة بالنمو، فيما أصبحت أنظمتها السياسية أكثر انفتاحا وديمقراطية. ومع بدء القرن الجديد واستمرار السلام، دشّنّا، في البلدان التي تسمح ظروفها بذلك، فترة تحول وتكيف لهياكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بغرض تحقيق تنمية بشرية مستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك مشاكل كثيرة متمادية، متأصلة في البلدان النامية – من فقر واسع الانتشار إلى البطالة ونقص مياه الشرب والمشاكل الصحية والفساد وعدم الاستقرار السياسي – ونحن نتصدى لها. ونحن على ثقة بأننا سنتمكّن من حل هذه المشاكل بفضل جهودنا الذاتية وبمساعدة سخية من الوكالات الدولية والبلدان الصديقة.

لكنني أود أن أسلط الضوء على مشاركة الأمم المتحدة في عملية، قادت أمريكا الوسطى من الحرب إلى التفاوض، ومن التفاوض إلى السلم وطريق التنمية وكانت دليلنا في المشاكل الكثيرة التي تواجهنا، في حالات فشلنا ونجاحنا – أي، بكلام آخر، خلال التجارب التي عشناها وشعرنا بها، والتي تفيدنا الآن كعبر وأمثلة لمساعدة مناطق أخرى في العالم، على التغلب على حالات مشابهة.

اتخذت الجمعية العامة أول قرار لها بشأن أمريكا الوسطى عام ١٩٨٣، إبان الحرب الباردة وفي فترة كانت تشهد الحروب الأهلية الضارية تمزق بلادنا. وفي القرار المذكور، أعرب المجتمع الدولي عن قلقه إزاء استفحال الأوضاع والتوتر اللذين تسببهما الصراعات في أمريكا الوسطى، وأكد ضرورة الإسهام في بناء السلام على أسس وطيدة، مما يمكّن من إحلال عملية ديمقراطية حقيقية واحترام حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبسبب القرار الذي اتخذته بلدان أمريكا الوسطى بمواجهة التحدي التاريخي القائم على بناء مستقبل سلام منطقتها، طلبت الجمعية العامة، بعد أربع سنوات من اتخاذ القرار الأول، إلى الأمين العام استحداث برنامج خاص

للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى. وكانت هذه المبادرة مبتكرة في أنها صُممت لتُنفذ في أراض وطنية غارقة بصراع مسلح، وللربط بين أنشطة تقوم بها فعلا منظومة الأمم المتحدة بجهود التنمية، في سبيل زيادة فعالية بناء السلام.

وفي إطار تنسيق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أسهم البرنامج الخاص للتعاون الاقتصادي في أمريكا الوسطى (البرنامج) في بروز توافق للآراء إلى حيز الوجود داخل المنطقة ودوليا، يتيح لكل بلد تحديد ما له من أولويات إنمائية، وتعزيز منظومة تكامل بلدان أمريكا الوسطى، وتعبئة موارد دولية للمنطقة وإرشاد برامجها الاجتماعية. وقد عزز أيضا الدور الذي سيؤديه المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى، كأداة أساسية من أدوات البرنامج.

وفي ما يتعلق باللاجئين الذين تسبب بلجوئهم في المنطقة دون الإقليمية انتشار العنف على نطاق واسع، نذكّر بإعلان قرطاجة المعني باللاجئين، الذي أصبح صكا مبدعا ومبتكرا للحماية، والذي يُعتبر الآن إسهاما خطيرا في القانون الدولي. وقد تم تأكيد أهميته تكرارا في محافل دولية، كما أن معظم بلدان أمريكا اللاتينية أدرجته في تشريعها. ووسع الاستناد إليه في المنطقة نطاق تعريف اللاجئين، أو مفهوم اللاجئين الذي حددته اتفاقية ١٩٥١ المتصلة بأوضاع اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧.

أُنشئ فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بغرض الرصد الميداني لوقف تقديم المساعدات للقوات غير النظامية وحركات التمرد، فضلا عن نزع السلاح وتسريح مسلحي فصائل الكونترا في نيكاراغوا وإعادة دمجهم، من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ١٩٩٠. وقام أيضا بمراقبة وقف إطلاق النار المتفاوض عليه في ذلك البلد كجزء من عملية تسريح العناصر المسلحة. واجتمع رؤساء أمريكا الوسطى في مونتيليمار (نيكاراغوا) للطلب إلى فريق المراقبين تأسيس سابقة، بتدمير جميع الأسلحة التي تم جمعها في الموقع، وبحضور ممثلين عن حكومات بلدان أمريكا الوسطى الأخرى. وبهذا، أُعيد تحديد ولاية الفريق بغية تلافي انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأنواعها ومنع انتشارها.

وهناك مبادرة أخرى اتخذها بلدان أمريكا الوسطى تتعلق بمشاركة الأمم المتحدة في السعي إلى السلام في السلفادور، وعندما تم استحداث وتطبيق تعبير ”أصدقاء الأمين العام“ لدفع العمل ومساعدة الأمين العام في جهوده المبذولة في سبيل ذلك.

وقد تم إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ لمراقبة تنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وجرى من ثم توسيع نطاق البعثة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بحيث تشمل التحقق من كل جوانب وقف إطلاق النار والفصل بين القوات، ومن الاتفاق الخاص بالشرطة المدنية الوطنية، الذي نص على إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور على المحافظة على النظام العام في فترة الانتقال، إذ كانت الشرطة الوطنية المذكورة قيد الإنشاء. وبعد أن أنجزت البعثة ولايتها، تم إغلاقها عام ١٩٩٥.

بدأت بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا عملها في عام ١٩٩٤، ودامت عقدا. وكانت عمليات هذه البعثة في الميدان مثالا مثمرا على بناء السلام المتعدد الأبعاد. وقد تم رسم استراتيجية انتقالية مبتكرة لآخر أعوام عمل البعثة بغية تعزيز قدرة غواتيمالا الوطنية على النهوض ببرنامج اتفاق السلام بعد انسحاب الأمم المتحدة، وبغية تأمين انعكاس صورة أولويات السلام في سياسات الحكومة الجديدة.

إن إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالدروس والتجارب التي اكتسبتها بعثات الأمم المتحدة الموفدة إلى بلدان أمريكا الوسطى. وكما ذكرنا من قبل، أظهرت تلك التجربة الحاجة إلى الربط بين عمليات السلام والجهود الإنمائية بغية جعل بناء السلام وصون السلام أكثر فعالية.

وفي عام ١٩٩٠، كانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة للتحقق من العملية الانتخابية في نيكاراغوا أول بعثة للأمم المتحدة لرصد عملية انتخابية في بلد مستقل. وبالرغم من كون هذه البعثة التي لم تكن تتضمن موظفين عسكريين، قد أنشئت عملا بقرار للجمعية العامة كتدبير للمساعدة في الانتخابات وليس كمحاولة لحل صراع نيكاراغوا، فإن البعثة قامت بدور هام في حل ذلك الصراع. وقد شكلت تجربة الأمم المتحدة في نيكاراغوا أساسا لإنشاء شعبة المساعدة الانتخابية في عام ١٩٩٢، في إطار إدارة الشؤون السياسية، وعهد إليها بمهمة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية.

ويمكننا القول بإيجاز إن الأمم المتحدة اكتسبت خبرة رائدة في أمريكا الوسطى أدت، في جملة أمور، إلى إقامة صلة بين عمليات السلام والبرامج الإنمائية – وهو مفهوم يعبر عنه إنشاء إدارة عمليات حفظ السلام، وتكوين مجموعات أصدقاء الأمين العام للمشاركة في جهوده لتحقيق السلام، وأول تجربة في رصد الانتخابات شكلت أساس شعبة المساعدة الانتخابية التي أقامت الصلة بين عمليات السلام وبين تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لمنع الاتجار غير المشروع بها.

وتعتبر أمريكا الوسطى اليوم منطقة خضعت للتغيير، وإننا على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي بوضع تجربتنا في خدمة كل الدول التي توجد حاليا في حالة صراع. وتؤمن بلداننا بأنه يمكن لتجاربها أن تقيم تواصلا بين رؤية الأمن الجماعي والتعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية والجهود الدولية لحفظ السلام في حالات ما بعد الصراع.

وفي الختام، أود باسم بلداننا، أن أشكر الأمم المتحدة والأمناء العامين الذين غطت ولاياتهم تلك الفترة والدول الأعضاء في المنظمة، ولاسيما الحكومات التي تقدم المساعدة المباشرة إلى بلداننا في مساعيها لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية.

وأتشرف بعرض مشروع المقرر بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة A/60/L.14، المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية''. وقد قرر وفد بلدي، بعد إجراء مشاورات مع الوفود المعنية من بين الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى ودول أخرى، عرض مشروع المقرر هذا على الجمعية العامة لتنظر فيه، وهو يشمل فقرة واحدة:

> ''إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى التقدم المحرز في المنطقة، تقرر أن يظل البند المعنون ''الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية'' مدرجا في جدول أعمال الجمعية، ابتداء من الدورة الحادية والستين، للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار''.

لقد أجريت تصويبا شفويا باستبدال ''الدورة الستين'' كما وردت في النص، بـ ''الدورة الحادية والستين''.

يعتبر وفد بلدي والوفود التي تم التشاور معها أن المشاكل التي تمت معالجتها في بند جدول الأعمال هذا قد جرى تجاوزها من طرف بلدان أمريكا الوسطى. ولهذا فإننا نؤمن بأنه لم يعد من المناسب تقديم مشروع قرار في إطار

هذا البند من جدول الأعمال، على ضوء التوصيات الداعية إلى ترشيد عمل الجمعية العامة وحتى لا نصرف انتباه المنظمة عن مشاكل أخرى أكثر إلحاحا ينبغي التصدي لها في مناطق أخرى من العالم. ونحن نطلب اعتماد مشروع المقرر هذا بتوافق الآراء.

السيدة بيشيل (جزر البهاما) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بإلقاء هذا البيان باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة. أود في البداية أن أعرب عن تعازينا لحكومات وشعوب أمريكا الوسطى غداة سلسلة الكوارث الطبيعية التي نجم عنها الموت وتدمير الممتلكات في بلدان المنطقة، وخصوصا في هندوراس وغواتيمالا والسلفادور ونيكاراغوا وكوستاريكا. وإن الجماعة الكاريبية المكونة من بلدان نامية عانت من ويلات الكوارث الطبيعية، لتعي تمام الوعي الآثار السلبية التي ستكون لتلك الأحداث على الجهود الرامية إلى الدفع قدما بالمبادرات الإنمائية. ولهذا، فإننا على ثقة من أنه ستمنح مساعدة مستدامة لبلدان أمريكا الوسطى حتى لا يعرض ما تحقق من تقدم للخطر.

ومنذ أن نظرت الجمعية العامة لأول مرة في البند المتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى من جدول الأعمال، شهدنا نهضة في هذه المنطقة، حيث أصبحت منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية. وإننا ممتنون للأمين العام على التقارير السنوية الزاخرة بالمعلومات بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وقد أبرزت تلك التقارير الواقع الفريد لكل لبلد في المنطقة، في مجالات نظام الحكم وحقوق الإنسان والأمن العام والإصلاح القضائي وبناء المؤسسات على صعيد المنطقة وخارجها ومسائل الحدود، في جملة مسائل أخرى. وإننا نقر بالتحديات المتعددة التي واجهها كل بلد. غير أن الأهم هو أننا نشيد ببلدان أمريكا الوسطى على الجهود التي بذلتها رغم وجود التحديات، لإنشاء مجتمعات أكثر أمنا وديمقراطية وإنصافا. كما ندرك مع الارتياح المساعدة الدولية الممنوحة للمنطقة، كما أوجز في تقارير الأمين العام.

وثمة جانب مهم لتوطيد السلام في المنطقة هو عملية التكامل الإقليمي التي سهلتها منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. إن المنظومة رمز لوجه أمريكا الوسطى الجديد. ويشارك اليوم أحد زملائنا من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وهو بليز، بصفته عضوا في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

وبمبادرة من بليز، عقدت الجماعة الكاريبية ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى مؤتمرهما الأول للقمة في عام ٢٠٠٢ واتفقا على تعزيز العلاقات والشراكات الأقاليمية. واتفق قادة منطقة الكاريبي وأمريكا الوسطى في الإعلان المشترك الصادر لدى اختتام مؤتمر القمة على تعزيز التعاون وتنسيق الأعمال فيما بينهم في مجالات مثل التعليم، والصحة، والقضاء على الفقر، والبيئة، والتجارة، والاستثمار. وقد أبرز مؤتمر القمة التاريخي ذاك وجود الكثير من الأسس المشتركة بين منطقتينا.

ويعكس الاتفاق المبرم مؤخرا بين الجماعة الكاريبية وكوستاريكا إرادة الجماعة الكاريبية لتوطيد العلاقات مع بلدان أمريكا الوسطى. وفي واقع الأمر، لا ينظر إلى اتفاق التجارة الحرة كفرصة لتعزيز التجارة بين الجماعة الكاريبية وكوستاريكا فحسب، ولكن كذلك كفرصة لتعزيز تحالفاتنا بغية تشجيع التعاون الاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي. ولهذا فإننا نتطلع، نحن في الجماعة الكاريبية، إلى بدء نفاذ تلك الاتفاقية.

وبالنظر إلى كل الالتزامات السابقة التي عززت الشراكة بين الجماعة الكاريبية وأمريكا الوسطى، نحن في الجماعة الكاريبية، نأمل أن يحقق الحل السلمي للنزاع الإقليمي بين بليز وغواتيمالا في المستقبل القريب. وإننا

نلاحظ كون البلدين اتفقا على إطار للمفاوضات وتدابير لبناء الثقة تسعى للمحافظة على علاقات الصداقة بين البلدين وتعميقها حتى يحل النزاع الإقليمي بشكل دائم. إن ذلك التطور الجديد يشجعنا ونتعهد بتقديم دعمنا المتواصل بغية إيجاد حل عادل ودائم لذلك النزاع.

وتعترف الجماعة الكاريبية بجهود قادة وشعوب أمريكا الوسطى وكذلك بجهود من أثروا على تغيير المنطقة من أعضاء المجتمع الدولي. غير أن هناك تحديات قائمة وأخرى جديدة ولدت بعضها بفعل عوامل خارجية، كما أقر ذلك تقرير الأمين العام (A/60/218). ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيواصل دعمه في المنطقة، وخصوصا في مواجهة تلك التحديات.

السيدة برازيير (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان التي تؤيد هذا البيان.

اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن تعاطف الاتحاد الأوروبي العميق مع بلدان أمريكا الوسطى التي تضررت من الأعاصير الاستوائية ستان وألفا وبيتا. مشاعرنا معكم في هذا الوقت العصيب. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يقدم ١,٧ مليون يورو مساعدة إنسانية للسلفادور وغواتيمالا نتيجة الفيضانات الأخيرة والعاصفة الاستوائية ستان.

يتشاطر الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى تاريخاً طويلاً من التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تكون أهم الأهداف التي نتشاطرها تحقيق قدر أكبر من التكامل الإقليمي. فقد وجدت بلدان أمريكا الوسطى، شأنها شأن الاتحاد الأوروبي، أنه يمكن من خلال التكامل الإقليمي التغلب على الصراع الداخلي الطويل الأجل وتخفيف الضعف أمام الصدمات الخارجية، بما فيها الكوارث الطبيعية، ووضع خطة اقتصاية إقليمية تمكن بلداننا من ممارسة التجارة والمنافسة بقدر أكبر من الفعالية في عالم يتجه نحو العولمة. وكما يقول الأمين العام في الفقرة ٦٨ من تقريره (A/60/218)، ''وقد خطت بلدان أمريكا الوسطى خطوات واسعة في التعاون نحو إحلال السلام بالمنطقة''.

في عام ١٩٨٣، عندما عرض بند جدول الأعمال هذا على الجمعية العامة لأول مرة، كانت المنطقة تواجه وضعاً صعباً جداً. ففي ذلك الوقت كانت الحرب الأهلية والتفتت الاجتماعي والاقتصادي حقيقتين يواجههما سكان بلدان أمريكا الوسطى. واليوم، حققت المنطقة فدراً أكبر من التقدم نحو السلم والاستقرار والديمقراطية والتنمية المستدامة.

ومن خلال حوار سان هوزيه، تمكن الاتحاد الأوروبي من الإسهام في عملية بناء السلام والتحول إلى الديمقراطية في منطقة أمريكا الوسطى. إضافة إلى ذلك، وضعت اللجنة الأوروبية منذ عام ٢٠٠١ برنامجاً للتعاون الوطني والإقليمي مع ستة بلدان في أمريكا الوسطى، بلغت قيمتها ٦٥٥ مليون يورو. وسيستمر هذا التعاون في السنوات القادمة. ويجري حالياً التوصل إلى اتفاق بشأن استراتيجية جديدة للتعاون أثناء الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، وستركز هذه الاستراتيجية بشكل خاص على قضايا التكامل الإقليمي.

ويعرف الاتحاد الأوروبي من تجربته الخاصة أن الفترة الانتقالية بعد انتهاء الصراع يمكن أن تستغرق سنوات عديدة. ولا تزال بلدان أمريكا الوسطى تواجه تحديات رئيسية، من قبيل مكافحة الإفلات من العقاب، والجهود التي تبذل لتعزيز الشفافية والديمقراطية واستئصال الفقر، ولكن هذه قضايا مختلفة عن القضايا التي كانت قائمة قبل ٢٠ عاماً تقريباً. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يتفق مع اقتراح نيكاراغوا المتعلق بمشروع مقرر لإبقاء هذا البند على جدول

أعمال الجمعية العامة، لتنظر فيه بناءً على إخطار من دولة عضو.

السيدة جول (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): في الآونة الأخيرة، تضررت أمريكا الوسطى بشدة من الكوارث الطبيعية، ونأسف أسفاً عميقاً للخسائر في الأرواح ووقوع عشرات الضحايا بعد أن ضربت العاصفة الاستوائية ستان السلفادور وغواتيمالا. ونشيد بحكومتي السلفادور وغواتيمالا على ما بذلتا من جهود لإنقاذ الأرواح وتقديم المساعدة بسرعة للسكان المتضررين، بمن فيهم مجتمع السكان الأصليين.

وقد خصص برلمان النرويج مبلغ ٦٠ مليون كرونر نرويجي (حوالى ٩,٢٥ مليون دولار) بالإضافة إلى تخصيص أموال للغوث في حالة الطوارئ في أمريكا الوسطى. وستقدم هذه الأموال من خلال الأمم المتحدة ومنظومة الصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية.

وعلى الرغم من مرور عدة سنوات منذ انتهاء الصراع المسلح في أمريكا الوسطى، لا تزال المنطقة تواجه عدداً من التحديات الرئيسية، مثل استئصال الفقر وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان. ولا يزال الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية المستدامة وتقوية النظم القضائية تمثل قضايا رئيسية. إلا أن من المشجع رؤية أن حكومات أمريكا الوسطى تواصل، بل تشدد مكافحة الفساد.

والآن، أصبحت الانتخابات التي تجري في جو سلمي وشفاف القاعدة لا الاستثناء في أمريكا الوسطى، مما يدلل على تعزز الديمقراطية تدريجياً في هذه البلدان. ونشيد بوكالات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية على دعمها منذ مدة طويلة للعملية الانتخابية، التي ساهمت فيها النرويج أيضاً.

ونود أن نشيد برئيس غواتيمالا على التزامه القوي باتفاقات السلام وعلى ما أحرزته حكومته من تقدم في مجالات مهمة، من قبيل تخفيض القوات المسلحة. وكان الانسحاب النهائي لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا العام الماضي بعد أن أمضت ١٠ سنوات في الميدان علامة إيجابية. ولكن لا تزال توجد حاجة كبيرة إلى مواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم لتنفيذ اتفاقات السلام. ونرى أن مفوضية حقوق الإنسان أفضل آلية دولية لمتابعة الحالة الآن بعد انتهاء الصراع في غواتيمالا، ونشيد بالحكومة لتوجيهها الدعوة إلى المفوض السامي لفتح مكتب في غواتيمالا.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

ننتقل الآن للنظر في مشروع المقرر A/60/L.14، بصيغته المصوبة شفوياً.

أود أن أعلن أن أوروغواي انضمت إلى مقدمي مشروع المقرر.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/60/L.14، بصيغته المصوبة شفوياً.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعماد مشروع المقرر A/60/L.14، بصيغته المصوبة شفوياً؟

اعتمد مشروع المقرر بصيغته المصوبة شفوياً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦ من جدول الأعمال

إنشاء منطقة سلام وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

مشروع المقرر A/60/L.11

الرئيس (تكلم بالانكليزية): انضمت أوروغواي إلى قائمة مقدمي مشروع المقرر A/60/L.11.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/60/L.11.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع المقرر A/60/L.11؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٧٢ من جدول الأعمال

إحياء ذكرى محرقة اليهود

مشروع القرار (A/60/L.12)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عقدت الجمعية العامة أول دورة استثنائية لها على الإطلاق للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية. وفي تلك الدورة، أدانت الجمعية بالإجماع الفظائع التي ارتكبت في معسكرات الاعتقال النازية. وقدمنا تحية إجلال رسمية لملايين من الضحايا الأبرياء لذلك العمل الوحشي الذي يعجز عنه الوصف.

لقد ارتكبت جريمة إبادة جماعية ضد يهود أوروبا أثناء المحرقة. وراح مئات الآلاف من الناس من أصول عرقية أو دينية أو من ذوي الخلفيات السياسية الأخرى ضحايا لتلك الجريمة التي ارتكبت ضد الإنسانية.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، التي خرجت من رماد الحرب العالمية الثانية. وقد أنشئت الأمم المتحدة لحماية البشرية من ويلات الحرب ولتكون مؤسسة دولية فعالة لتعزيز حقوق الإنسان، وحكم القانون، وتحقيق التنمية الاجتماعية – الاقتصادية للجميع. وفي هذا السياق، فإنني أرحب بإدراج هذا البند الجديد المعنون ''إحياء ذكرى محرقة اليهود'' في جدول الأعمال.

وتذكرنا المحرقة أيضا بجرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت منذ الحرب العالمية الثانية ولذلك لا بد وأن تصبح تحذيرا تاريخيا موحدا علينا أن نعتد به، لا لنتذكر الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في تاريخ البشرية فحسب، وإنما لكي نؤكد مرة أخرى عزمنا الراسخ على الحيلولة دون تكرار هذه الجرائم. وليس بوسعنا بعد الفظائع التي ارتكبت في كمبوديا ورواندا وسربرنيتسا، أن نواصل القول إن ذلك ''لن يحدث مرة أخرى أبدا''.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي، بعد انعقاد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، لم يعجز قادتنا عن الارتقاء إلى مستوى ذلك الاختبار عندما قبلوا بالإجماع مسؤولية حماية السكان من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وهي خطوة كبرى نحو منع الإبادة الجماعية في المستقبل.

وبهذه الروح سواء لإحياء ذكرى الجرائم التي ارتكبت في الماضي أو للحيلولة دون تكرارها في المستقبل، علينا أن ننظر إلى مشروع القرار المتعلق بإحياء ذكرى محرقة اليهود.

والآن أعطي الكلمة لممثل إسرائيل لكي يعرض مشروع القرار A/60/L.12.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية، باسم دولة إسرائيل، بشأن بند له هذه الأهمية بالنسبة لبلدي وشعبي ولضحايا المحرقة والناجين منها من جميع الأديان والجنسيات في العالم أجمع. إنني أشعر بالتأثر والاعتزاز إذ أعرض اليوم مشروع القرار التاريخي هذا بصفتي إسرائيليا، ويهوديا، وإنسانا، وإبنا لأسرة من ضحايا محرقة اليهود.

هذا العام، وفيما نحتفل بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة، فإننا نحتفل أيضا بمرور ستين عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية وتحرير معسكرات الاعتقال النازية.

وتدل هذه الصلة الفريدة بين هذين الحدثين على أن إنشاء الأمم المتحدة، بمبادئها الأساسية، ورسالتها النبيلة، كان هو الرد الذي قدمه العالم على الفظائع التي وقعت في الحرب العالمية الثانية وعلى مأساة محرقة اليهود، مثلما يتجلى في العبارات الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شكلت المحرقة محاولة منهجية وبربرية للقضاء التام على شعب بكامله بطريقة ومستوى من الضخامة لم يسبق لهما مثيل في تاريخ الإنسانية. ستة ملايين يهودي – أي ثلث الشعب اليهودي بكامله – إلى جانب أقليات أخرى لا حصر لها، قتلوا، والكثير منهم قتلوا في معسكرات الموت، وهي صانع للموت صممت تحديدا لهذا الهدف.

وعلى الرغم من أن محرقة اليهود كانت مأساة فريدة قاصرة على الشعب اليهودي، فإن دروسها ذات طابع عالمي. لقد ارتكبت المحرقة في ذروة عصر العقلانية، وهي تمثل حدا فاصلا في تاريخ البشرية، ووضعتنا وجها لوجه أمام مدى ما تبلغه قدرة الإنسان على ممارسة اللاإنسانية تجاه أخيه الإنسان. كشفت المحرقة عن إمكانية الإنحراف بالتكنولوجيا، والفلسفة، والثقافة، والأيديولوجية عن وظائفها واستخدامها في ارتكاب أعمال على نطاق لا يمكن تخيله وبقدر من الوحشية لا يمكن تصوره. وبينت أنه في حين كان اليهود ربما أول ضحايا معاداة السامية، فلن يكونوا آخرهم في الغالب. وعلمتنا، كما قال إيلي ويزيل، إن اللامبالاة تجاه المعاناة الإنسانية لا يعد خطيئة فحسب، بل إنه عقوبة أيضا، وإننا بإنكار إنسانية الآخر نخون إنسانيتنا.

وعملت المحرقة بما سببته من صدمة شديدة للضمير الإنساني، كقوة دفع جوهرية لتطوير حقوق الإنسان، وصياغة اتفاقيات دولية تعد نقطة تحول مثل اتفاقية الإبادة الجماعية، وإنشاء هذه المنظمة ذاتها.

لقد أنشئت الأمم المتحدة على رماد المحرقة وعلى أساس الالتزام ''بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب'' والتمسك بحماية ''كرامة الفرد وقدره''. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية ضمان أن المحرقة وما يرتبط بها من دروس لن يطويها النسيان على الإطلاق، وأن هذه المأساة ستبقى إلى الأبد تحذيرا لجميع الشعوب ضد مخاطر الكراهية، والتعصب الأعمى، والعنصرية، والتحيز.

إن أعظم تحية يمكن أن نقدمها نحن، بصفتنا منظمة ودولا أعضاء، وأفرادا، إلى ذكرى الضحايا، ومعاناة الناجين، وتراث المحررين هي أن نتعهد معا ''بألا يحدث ذلك مرة أخرى أبدا''.

وكما قال وزير الخارجية سيلفان شالوم من على هذه المنصة ذاتها، إننا نقف على أعتاب اللحظة التي يتحول فيها هذا الحدث المروع من ذكرى إلى تاريخ. وإذ ينقرض جيل الناجين من المحرقة والمحررين، ينبغي أن تواصل شعلة إحياء الذكرى، والشهادة على الحدث، والتثقيف طريقها إلى الأمام. إنه واجبنا تجاه الماضي والتزامنا تجاه المستقبل.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذه القاعة في دورة استثنائية

تاريخية للجمعية العامة للاحتفال بالذكرى الستين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية.

وفي تلك الدورة، أكدت الدول الأعضاء على الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة والمسؤولية التي تتحملها في إحياء ذكرى محرقة اليهود ووضعها في برامج التعليم لتكريم ضحاياها والناجين منها والحذر حيال ظهور هذه الآفة من جديد، وذلك لصالح الأجيال المقبلة.

ويصبح تنفيذ هذه المسؤولية أكثر إلحاحا عن ذي قبل في مواجهة زيادة خطيرة في الأعمال المعادية للسامية على مستوى العالم، وإنكار محرقة اليهود، والعنصرية، والتعصب الديني. ومن المؤسف، أنه لا يوجد اليوم نقص في المعاناة الإنسانية. فما زال القمع، وإنكار الشرعية على الشعوب والتمييز جاريا. ولم تمنع فظائع المحرقة، أشكال أخرى من الإبادة الجماعية من الحدوث، مما يلحق العار بنا جميعا. وتجبرنا هذه الحقائق على إنشاء آليات لضمان ألا تنسى الأجيال المقبلة المحرقة أو دروسها أبدا.

ومن المحتم أن تتعلم جميع الدول الدروس من محرقة اليهود، من أجل قدسية الحياة، والحفاظ على الإنسانية، والحيلولة دون وقوع هذه الفظائع في المستقبل.

ومشروع القرار المقدم في إطار هذا البند، الوارد في الوثيقة A/60/L.12، يقصد منه تعزيز هذه الأهداف، وهو يتوخى تجسيد تعبير للالتزام بذكرى محرقة اليهود والتثقيف في نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويزيد من أهمية القرار كونه سيمثل المرة الأولى التي تتخذ فيها الأمم المتحدة، في تاريخها الممتد ٦٠ عاما، قرارا يتصل بالمحرقة.

ويتضمن مشروع القرار ديباجة من ١٠ فقرات، وست فقرات من المنطوق؛ وهو حصيلة مفاوضات مع عدد كبير من الوفود المعنية. وفي فقرات الديباجة، يذكر مشروع القرار بعدة أحكام رئيسية من صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة ويلاحظ العلاقة التي لا يمكن طمسها بين الأمم المتحدة ومأساة الحرب العالمية الثانية الفريدة. ويحيط علما بأن الدورة الستين للجمعية العامة تنعقد في السنة الستين لهزيمة النازية، ويؤكد من جديد أن المحرقة ستكون تحذيرا لجميع الشعوب من مخاطر الكراهية والتعصب والعنصرية والإجحاف.

وفي فقرات المنطوق، يدعو القرار الأمم المتحدة إلى أمور، منها إعلان يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير يوما دوليا سنويا لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. ويحث الدول الأعضاء على وضع برامج تثقيفية لترسيخ عبر المحرقة في الأجيال الصاعدة، في سبيل المساعدة على اتقاء أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل. وهو إلى ذلك يرفض كل إنكار لحصول المحرقة ويدين بلا تحفظ جميع مظاهر التعصب الديني والتحريض والتنكيل أو العنف، ضد الأشخاص أو الجماعات على أساس الأصل العرقي أو المعتقد الديني، حيثما وجدت.

وبالإضافة إلى ذلك، يطلب القرار إلى الأمين العام وضع برنامج توعية بعنوان ”المحرقة والأمم المتحدة“، فضلا عن تدابير تتخذ لتعبئة المجتمع المدني لذكرى المحرقة والتثقيف، مع تفويض الأمين العام بولاية إعداد تقرير عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة المذكور وعن تنفيذه.

إن البلدان الأولى المقدمة لهذا القرار، أي الاتحاد الروسي وأستراليا وإسرائيل وكندا والولايات المتحدة الأمريكية تقدر تقديرا بالغا التأييد الكاسح الذي حظي به القرار عند تقديمه. وكان للقرار عندئذ ٩٠ دولة قدمته. ومن ثم انضمت إلى مقدميه الدول التالية: إكوادور وبنما وسيراليون وغابون وغامبيا وغينيا الاستوائية وليبريا ونيكاراغوا.

وأثناء مداولاتنا مع الدول الأعضاء الأخرى، لقينا تأييدا واسع النطاق للقرار. ونحن نحث جميع الدول على أن

تقدم هذا القرار الهام. ونود أيضا أن نعبر عن تقديرنا للأمين العام، كوفي عنان، على تأييده العلني والتزامه الصريح بالقرار، وتأييده والتزامه بذكرى المحرقة والتثقيف عامة.

وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ما أبديتم من حسن قيادة وتعاطف طوال هذه العملية في هذا الصدد.

ونحن نتطلع بأمل إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، بحيث تتمكن المنظمة والدول الأعضاء فيها من أن تثبت بصوت واحد التزامها بقضية ذكرى المحرقة والتثقيف، وأن تعمل للحيلولة دون وقوع أعمال إبادة جماعية في المستقبل، وتدفع عجلة قيام الأمم المتحدة بالاضطلاع بمهمتها الأساسية والمبادئ التي أسستها.

فلنعط اليوم لجميع الذين لقوا حتفا لا اسم له اسما يبقى على الدوام هنا، في هذه القاعة. وكما قال نبي إسرائيل، أشعيا:

(قرئ بالعبرية ثم بالانكليزية):

”وسأعطيهم في بيتي وداخل أسواري ذكرى واسماً ... ولن تنقطع“ (أشعيا ٥٦:٥-).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ستيغ مولر، وزير خارجية الدانمرك.

السيد مولر (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): تود حكومة الدانمرك إبداء تأييدها الفاعل لمشروع القرار المتصل بذكرى محرقة اليهود، الذي عرضته إسرائيل.ونحن نتشاطر كل المشاطرة الآراء التي ستعبر عنها رئاسة الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

إن الدانمرك عضو في فريق العمل الدولي للتعاون الخاص بالتثقيف والذكرى والبحث في مجال المحرقة. ونرجو أن نتمكن عن طريق عضويتنا، من استثارة مزيد من البحث والوعي بالمحرقة وغيرها من عمليات الإبادة الجماعية. وقد أنشئ مركز دانمركي للبحث في هذه المسائل. وأعلن يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير ”يوم آوشفتز“.

إن تجربة دانمرك بالمحرقة تتصل، في المقام الأول، بعملية إغاثة الطائفة اليهودية في الدانمرك، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣، وهو عمل تلقائي قام به الشعب الدانمركي، وكان ممكنا، بصورة جزئية، بفضل قبول السويد الكريم للاجئين اليهود من الدانمرك – بلدكم بالذات، سيدي الرئيس. ويمثل ذلك الحدث نقطة هامة، هي أن على المرء أن يتخذ إجراءات عندما تبدأ مسيرة التطهير العرقي والإبادة الجماعية. يجب ألا تصبح السلبية والسكوت شريكين في الجريمة. ومسؤولية حماية الأهلين من الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية، واجبة، لا بد منها. لست مذنبا لأنك تنتمي إلى عرق معين، لكنك مذنب إذا طاردت الناس بسبب انتمائهم إلى عرق معين.

ومن المؤسف أننا كنا شهودا على الإبادة الجماعية والتطهير العرقي منذ حدوث المحرقة، كما لو كنا لم نتعلم عِبَر الماضي. لكننا شهدنا أيضا فتحا جديدا خارقا في تعزيز النظام القانوني الدولي بعد ذلك. أنا أشير هنا، بطبيعة الحال، إلى إنشاء مختلف المحاكم الجنائية الدولية المتخصصة، ولا سيما إلى المحكمة الجنائية الدولية الدائمة، التي تشمل اختصاصاتها مقاضاة وتجريم الأفراد الذين ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية أو شاركوا أو أمروا بارتكابها.

وتعتقد الحكومة الدانمركية أنه سيكون لمحكمة الجنايات الدولية دور وقائي، في ردع الأنظمة الحكومية عن ممارسة سياسة الإبادة الجماعية. وفي نفس الوقت، نؤيد كل التأييد عمل هذه المحكمة بصورة فعالة، سعيا منها إلى العدالة.

يجب أن نتعلم جميعا من عِبَر الماضي القاسية؛ ونرحب، من هذا المنطلق، بمشروع القرار الخاص بذكرى المحرقة، بصفته مبادرة جاءت في أوانها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيليب دوست - بلازي، وزير خارجية فرنسا.

السيد دوست - بلازي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي إذ ألقي كلمتي نيابة عن فرنسا، أمام هذه الجمعية، بأن أعبر عن مدى تأثري. ليس الكلام عن المحرقة شأنا عاديا ولا مسألة مبتذلة. وكما ذكر بريمو ليفي في رائعته ''إن كان هذا رجلا''، إن شوا هي عن الإنسان وكرامته وحريته.

ونحن الذين نجتمع في هذا المحفل، تربطنا جميعا ذكرى المحرقة وتاريخها. لقد ظهرت الأمم المتحدة إلى حيز الوجود بفعل رفض الهمجية والعنف النازي.

إنها تكرس في ميثاقها التأسيسي القيم التي تجمعنا والتي تشكل أساس هذه الجمعية، وهي قيم تتميز برفض الإبادة، وترفض بشدة ما حدث في أوروبا في ذلك الوقت. إن قوة التعددية، التي يعبر عنها هذا المحفل، تكمن في بناء مستقبل الشعوب على كل الدروس المستوعبة من الماضي. ويمكن أن يقول البعض بعد المحرقة إنهم لم يكونوا يعرفون. أما اليوم، فلم يعد من الممكن أن يقول أحد إنه لم يكن يعرف.

إن تذكّر المحرقة مسؤوليتنا اليوم. وهو يعني بناء مستقبلنا على معرفة الماضي وتنقية الضمير فيما يتعلق به - وهو أيضا لتأكيد فكرة معينة عن الإنسان.

لقد أيدت فرنسا بشدة، شأنها في ذلك شأن جميع شركائها الأوروبيين، قرار عقد دورة استثنائية خلال شهر كانون الثاني/يناير الماضي لإحياء الذكرى الستين لتحرير معسكرات الاعتقال النازية. وقد وضع الحلفاء الذين أصابتهم الفاجعة حدا لمعسكرات الإبادة، أماكن الموت تلك التي بقيت أسماؤها منقوشة في ذاكرتنا إلى الأبد: بيلزيتش وسوبيبور وميدانك وتريبلينكا وأوشفيتز.

وقد تميزت الذكرى الستين بأحداث ومناسبات للذكرى على مدار السنة. وقد كان أكثرها تأثيرا المراسم الدولية التي أقيمت في أوشفيتز. وكانت كل تلك الأحداث تجسيدا قويا لواجب التذكر لدى المجتمع الدولي.

في وجه الشر المتطرف وخطة الإبادة المنهجية وفي وجه نفي الآخر الذي يظهر في بعض الأحيان في مكان أو آخر، يجب على الجنس البشري كله أن يتذكر ويبقى متيقظا. ولهذا ينبغي لهذه الجمعية، التي تعبر عن الضمير العالمي ولكن أيضا عن الرغبة في تحقيق السلام والوئام بين الأمم، أن ترسل رسالة واضحة مثل تلك التي أرسلت في ٢٧ كانون الثاني/يناير في هذه الجمعية العامة. إنها تلك الرسالة نفسها التي نود أن نعرب عنها ونعيد تأكيدها اليوم.

وتشارك فرنسا، شأنها في ذلك شأن شركائها الأوروبيين، في تقديم مشروع القرار المتعلق بمحرقة اليهود. ومرد هذا الالتزام إلى سببين أساسيين. يتعلق أولهما بواجب التذكر. ففي تموز/يوليه ١٩٩٥، أقر جاك شيراك، رئيس الجمهورية الفرنسية، في خطابه الذي ألقاه في حلبة سباق الدراجات الشتوي، بمسؤولية الدولة الفرنسية عن التعاون مع القوة المحتلة فيما ارتكبته من تدمير. كما أكد بقوة أن الذاكرة الجماعية مبدأ ثابت وأكد الواجب الأخلاقي المتمثل في التذكر الذي يشترك فيه الجميع.

ولهذا فقد أيد بلدي مبادرة تعيين يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. وقد اعتمد مجلس أوروبا الفكرة عام ٢٠٠٢ ثم اعتمدها منذئذ العديد من الدول والمنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن الأمم المتحدة، بعرضها مشروع قرار اليوم، تحيِّي تعيين ٢٧ كانون الثاني/يناير يوما دوليا لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. إلا أن هناك سببا آخر وراء موافقة فرنسا موافقة كاملة على المبادرة التي بين أيدينا. يجب توجيه واجب التذكر الآن إلى الأجيال الجديدة، بعد حدوث تلك المآسي بستين سنة. إن آخر الناجين من المحرقة يتركوننا ولم يبق منهم إلا القليل ممن يمكن عدهم على رؤوس الأصابع. إذا كان واجب التذكر سيُنقل اليوم، فإن واجبنا هو التوعية – وسيكون هذا أصح بالنسبة للمستقبل. وإذا أردنا ألا تقترف جريمة الإبادة الجماعية مرة أخرى في المستقبل، فيجب ألا تنطفئ شعلة الذكرى ويجب أن تمرر من جيل لجيل.

وتلك أكثر من ضرورة تفرضها همجية الماضي – إنها مسؤولية تجاه التاريخ. وقد أدخل بلدي منذ وقت طويل التوعية بمحرقة اليهود في نظامنا للتعليم المدرسي. كما تسعى فرنسا إلى تشجيع هذه الأولوية في جميع المنتديات الأوروبية. فهي تقوم بذلك في فرقة العمل للتعاون الدولي في مجال التوعية والتذكير والبحوث بشأن المحرقة، التي أنشئت تبعا لإعلان ستوكهولم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. كما فعلت ذلك في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد عام ٢٠٠٤ واتخذت، في إطار الاتحاد الأوروبي، مبادرة لإطلاق حوار في هذا الموضوع بين وزراء التعليم.

وقد اتخذ المجتمع الدولي خطوة قانونية هامة باعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونرحب بهذه المبادرة. ولكن يجب أن نوقظ الأجيال المقبلة كذلك عن طريق التعليم والاتصال المنتظم بأمكنة الذكرى والتوعية. ومن شأن هذه الأعمال أن تساعد على مكافحة التطرف الديني والعنصرية والتحريض على العنف والتمييز في كل أرجاء العالم. وبينما تقوم تربية الأجيال الجديدة على الوعي بالتاريخ، فإنها تتعلق بمستقبل العالم والجنس البشري.

ولهذا السبب، من الضروري للأمم المتحدة، بعد إحياء الذكرى الستين لمحرقة اليهود رسميا في نهاية عام ٢٠٠٥، أن تعتمد مشروع القرار المعروض عليكم اليوم. ويحيِّي النص إعلان يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير يوما لإحياء الذكرى ويكرسه كيوم يحتفل به على الصعيد الدولي. وأن ميزته العظيمة هي حث الدول على الاستفادة من يوم الذكرى هذا بالعمل على توعية أجيال المستقبل.

واليوم، يتطلب واجب التذكر منا أن نبقى متيقظين ويدعونا إلى العمل. لا يمكن أن تعتبر الذكرى أمرا مسلما به. إنها واجب يتعين تجديده على الدوام. إنها تتطلب من الدول التعبئة مع كل ذوي النوايا الحسنة المشاركين في توعية وتدريب الأجيال الجديدة. هذا هو مغزى دعمنا لمشروع القرار المعروض على الجمعية العامة للأمم المتحدة اليوم.

السيد أنغريانو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تنضم رومانيا إلى البيان الذي سيلقيه ممثل المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي وتؤيده تأييدا تاما.

أود أن آخذ الكلمة بصفتي الوطنية، لأن رومانيا عرفت محرقة اليهود واتخذت مؤخرا مجموعة إجراءات لتتقبل ماضيها وتتواءم معه.

أنا فخور بأن يكون بوسعي أن أبلغ الجمعية بالتقدم الذي استطاعت رومانيا أن تحققه بعد تجربة الشيوعية المدمرة، باسترجاع ذاكرتها التاريخية كاملة، بأجزائها الحسنة والمؤلمة. لقد تعلمنا أن نقبلها ونعيش معها.

إن محرقة اليهود، التي نشأت من فلسفة غير سوية تنبني على الحقد وأصبحت فيما بعد نظرية للموت، تجسد بالنسبة لنا أكبر مأساة عرفها الجنس الإنساني. وفي المقام الأول، من الضروري أن نتذكر من هلكوا في المحرقة ونقدم تحية إكبار إليهم. وعلينا ألا ننسى، لأننا إن نسينا فلن يكون بوسعنا أن نعمل بفعالية استجابة للواجب الجماعي المتمثل في

منع حدوث مثل تلك الأهوال والتأكد من أنها لن تقع مجددا.

إن موقف بلدي بشأن المحرقة ثابت وواضح وملتزم. لقد أخذت رومانيا على عاتقها التزاما سياسيا قويا بتطوير برامج البحث المتعلق بالمحرقة، والتثقيف بغية تعزيز الديمقراطية والتسامح ومكافحة معاداة السامية والمحافظة على التراث الثقافي اليهودي وإحياء ذكرى ضحايا هذه المأساة.

من الإجراءات الملحوظة في هذا الصدد إنشاء لجنة دولية معنية بمحرقة اليهود في رومانيا، يرأسها البروفسور إيلي وايزيل المشهور الحائز على جائزة نوبل. وفي نهاية عام ٢٠٠٤، أصدرت اللجنة تقريراً عن محرقة اليهود في رومانيا – وهو تقرير يمثل معلما بارزا فعلا بالنسبة لمستقبل الدراسات والمناقشات العامة عن محرقة اليهود – وقدمت مجموعة من التوصيات تؤيدها حكومة رومانيا. وهذا تقدم جدير بالملاحظة في الجهود التي يبذلها البلد للاعتراف بماضيه، بما في ذلك جوانبه المظلمة.

إن حكومة بلدي ملتزمة بالامتثال التام لتوصيات اللجنة وضمان المتابعة المناسبة لأعمالها. وتقرر إعلان يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر يوماً وطنياً لتذكر محرقة اليهود. وهذا هو التاريخ الذي ابتدأ فيه ترحيل يهود رومانيا إلى ترانسدنيستريا في عام ١٩٤١. وقمنا هذا العام في رومانيا للمرة الثانية بإحياء ذكرى محرقة اليهود.

وعلاوة على ذلك، أصدرت حكومة رومانيا، كجزء من هذا النهج الشامل لمكافحة معاداة السامية، قانون طوارئ في آذار/مارس ٢٠٠٢ يحظر أي منظمات وشعارات ذات طابع فاشي أو عرقي أو ينم عن كراهية الأجانب، وكذلك الترويج لعبادة الأفراد المدانين بجرائم ضد السلم والإنسانية.

وأنشئ المعهد الوطني لدراسات محرقة اليهود في رومانيا في بداية هذا الشهر. وسيكون مسؤولا عن جمع ونشر الوثائق المتعلقة بالمحرقة في رومانيا، وكذلك الترويج للأنشطة التعليمية المتعلقة بالمحرقة. ولا يمكن أن نبالغ أبداً في الحديث عن دور التعليم والبرامج التعليمية في منع الأعمال المعادية للسامية والأشكال الأخرى من عدم التسامح التي أدت في نهاية المطاف، أثناء الحرب العالمية الثانية، إلى المحرقة.

وعلينا واجب أخلاقي في أن نعمل بمزيد من الكد لجعل الأجيال القادمة تفهم أخطار الجرائم المنهجية ضد الشعوب وتحويل دروس الماضي إلى وسائل لمنع تكرار العمل التمييزي منعاً باتاً. ونشر في أول هذا الشهر في رومانيا كتاب على مستوى الدراسة الجامعية عن تاريخ اليهود والمحرقة. وأُعد هذا الكتاب وفقاً لتوصيات لجنة وايزيل، وسيدخل نظام التعليم لضمان أن يحصل طلاب رومانيا على معرفة مناسبة عن المحرقة.

وافتتحت مراكز للدراسات العبرية في عدة مدن رومانية، بما فيها مدينتي، ياسي.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، أصبحت رومانيا عضواً كامل العضوية في فرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي بشأن التثقيف بمحرقة اليهود وإحياء ذكراها وإجراء البحوث بشأنها، وهي منظمة تنسق جهود أعضائها من أجل فهم أفضل لمحرقة اليهود من خلال الترويج لبرامج تعليمية تتعلق بهذا الموضوع – برامج لإحياء ذكرى الضحايا، وكذلك برامج لإجراء البحوث. وفي هذا الصدد، نحن مصممون تصميماً تاماً على القيام بدور أنشط وبدء مشاريع بالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى أو البلدان المرتبطة، بما في ذلك التعاون على الصعيد الإقليمي.

إن تخصيص يوم لذكرى محرقة اليهود كل سنة إحياءً لذكرى الضحايا طريقة لجعل أجيال المستقبل تفهم أنه

لا ينبغي لها أن تنسى المآسي التي خربت أوروبا في القرن العشرين. ولهذا السبب أيضاً تدعم رومانيا مع شركائها الأوروبيين مشروع القرار القاضي بإعلان هذا اليوم للذكرى.

وأنا مقتنع بأن الإجراء الذي سنتخذه اليوم ذو أهمية بالغة لاستمرار تذكر أسوأ مأساة في تاريخ البشرية وإحياء ذكراها. وإنني كمؤرخ ووزير خارجية وممثل لبلدي، يشرفني أن أشارك في هذا اليوم في الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إليكسندر سالتانوف، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي.

السيد سالتانوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في هذا العام، الذي يؤرخ الذكرى السنوية الستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، يشكل موضوع مكافحة معاداة السامية وأشكال عدم التسامح الأخرى حضورا قويا في أذهاننا. وتتذكر البشرية بسخط وحزن الفظائع المروعة التي ارتكبها النازيون، بما في ذلك محرقة اليهود. ويبجل بلدي الذكرى المقدسة لضحايا النازيين، بمن فيهم ستة ملايين ضحية لمحرقة اليهود، نصفهم – ثلاثة ملايين – من مواطنينا. وينبغي أن تعرف الأجيال الحالية والقادمة أسباب هذه الجرائم المروعة وأن تكافح معاداة السامية وعدم التسامح والتطرف وكراهية الأجانب في جميع مظاهرها. ويجب أن نشيد أيضاً بجميع الجنود الذين ماتوا في تحرير أوروبا من الفاشية و لم ينقذوا من الإبادة الكلية اليهود وحسب، ولكن العديد من الشعوب الأخرى.

إن أي محاولة، بالنسبة لبلدي، وآمل أن تكون كذلك بالنسبة لجميع البلدان الأخرى، لتمجيد شركاء النازية تثير أبلغ الغضب – سواء كانوا من السرايا المسلحة للحماية أو أي متعاونين آخرين، من الذين أبادوا عدة مئات آلاف من المدنيين الأبرياء، الذين كانوا أسرى حرب وأسرى في معسكرات الاعتقال. وقد دفعت البشرية ثمناً باهظا لتقليلها من خطر النازية وللتغاضي عن أية محاولة لإنعاشها بعد ٦٠ عاماً من الانتصار في الحرب العالمية الثانية. وهذه المحاولات آخذة في الازدياد إلى درجة أن يوم التحرير من النازيين يعلن في بعض البلدان يوم حداد.

وفي هذا الصدد، سيقدم الاتحاد الروسي مشروع قرار أثناء هذه الدورة للجمعية العامة بشأن عدم قبول بعض الممارسات التي تعزز الأشكال الحديثة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وعدم التسامح المرتبطة بهذه الأشكال. ونحن متأكدون من أن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء سيسهم في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة القبيحة.

واليوم، تواجه حضارتنا العالمية تهديداً جديداً ورهيباً: فقد أخذ الإرهابيون الدوليون العصا من جزاري الجيش النازي. وتشترك أيديولوجية الإرهاب المقيتة مع النازية في جوانب عديدة. ولا يمكننا مكافحة شر القرن الحادي والعشرين بفعالية إلا من خلال جهود المجتمع الدولي الموحدة. وكراهية الأجانب لا يمكن أن تكون كراهية فيها حسنة وأخرى سيئة. ويجب علينا، كقاعدة عامة أن نصد فورا وبفعالية أي مظاهر للتطرف من أي نوع، سواء كان سياسيا أو قوميا أو دينيا.

ويجب أن نواصل العمل بلا كلل على الصُعُد الوطنية والحكومية الدولية إذا أردنا التغلب على عدم التسامح. ويجب أن نعتمد تدابير قانونية وأن نطور الحوار والتعاون لنشر أفكار التسامح بين الحضارات. والأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية، أنسب منتدى لهذا الجهد. ولذلك كانت روسيا من أوائل البلدان التي أصبحت من مقدمي مشروع القرار المعروض علينا.

سير إيمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والإثني عشر بلداً التي أيدت هذا البيان.

لقد انقضى ٦٠ عاماً على انتهاء محرقة اليهود – وهو فصل من أحلك فصول تاريخ أوروبا، اشتمل على محاولة إبادة اليهود في أوروبا وارتكاب مذابح منهجية ضد مجموعات أخرى.

لقد انقضى الوقت، ولكن الذكريات المؤلمة لم تخبو، ولا يمكن أن تمحى من الذاكرة. وفي كانون الثاني/يناير، أيد الاتحاد الأوروبي بالكامل الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة إحياء لذكرى تحرير معسكرات الاعتقال النازية. وعبر أنحاء الاتحاد الأوروبي، من محاربينا القدماء إلى أطفال مدارسنا، تذكرنا جميعاً الضحايا والناجين: الملايين من اليهود الذين قتلوا، وغيرهم من الفئات التي اختصتها المحرقة: الروما، والمعاقين بدنياً وذهنياً، والشواذ، والسجناء السياسيين وأسرى الحرب.

والمجتمع الدولي قد عقد العزم بقوة اليوم على ألا يُسمح للأجيال القادمة بأن تنسى. والتحدي الأول أمامنا يتمثل في كفالة تخليد ذكرى ضحايا المحرقة بشكل ملائم. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد قرار الأمم المتحدة بإعلان يوم سنوي لإحياء ذكرى ضحايا المحرقة. وذلك يبني على الالتزام الذي أخذته الدول الأعضاء في الاتحاد والعديد من الدول الأخرى على عاتقها في عام ٢٠٠٠ في منتدى استكهولم الدولي المعني بالمحرقة، الذي أحيا ذكرى الضحايا وكرَّم من وقفوا ضدها. كما أنه يبني على إعلان مجلس أوروبا في عام ٢٠٠٢ يوماً سنوياً لتذكر المحرقة ومنع الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية.

ولا يقل أهمية أن نستخلص العبر من المحرقة. واليوم، فإن اليوم الدولي لإحياء ذكرى المحرقة سيتيح الفرصة أيضاً للتفكر ملياً على نحو منتظم في الكيفية التي يفي بها المجتمع الدولي بالتعهد ''بعدم تكرار ذلك أبداً''. وعلى المجتمع الدولي ألا يدخر جهداً للحيلولة دون وقوع أعمال الإبادة الجماعية في المستقبل. ولقد كان رفائيل ليمكين، أحد الناجين من المحرقة، مصدر إلهام رئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولكن، من المؤسف أن العالم ما زال يعاني اليوم من شرور الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. والإخفاق في منع تلك الجرائم يعكس إخفاقاً في التعلم من أهوال المحرقة.

إننا ننسى عِبَر التاريخ، ولكن على حسابنا. ولذا، فإن الاتحاد الأوروبي يدعم الهدف المتوخى من مشروع القرار لتعزيز أساليب التثقيف بالمحرقة. فينبغي أن تكون المحرقة جزءاً لا يتجزأ من المناهج التعليمية الوطنية. وينبغي أن تقوم المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية بدورها أيضاً. وليس هناك برنامج عمل موحد لذلك، ولا ينبغي أن يكون. بل إن إسهام التعليم والتعلم بشأن المحرقة في تعزيز التسامح أمر لا يحتاج إلى توضيح. وفرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي بشأن التثقيف بمحرقة اليهود وإحياء ذكراها وإجراء البحوث بشأنها، التي ينتمي الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى عضويتها، تمثل وسيلة فعالة على نحو خاص لكفالة معايير عالية في الطرق التي نستخدمها للتثقيف بالمحرقة في مدارسنا وجامعاتنا ومجتمعاتنا. ونؤيد كذلك مطالبة مشروع القرار للأمين العام بوضع برنامج توعية بشأن المحرقة، ومطالبة الأمم المتحدة بتعبئة المجتمع المدني من أجل إحياء ذكرى محرقة اليهود والتثقيف بها.

ولئن كان للمحرقة مغزاها العالمي، إلا أن لها أهمية خاصة في الذاكرة الأوروبية. فالمحرقة وقعت فصولها في أوروبا. وشأنها شأن الأمم المتحدة، فقد ولدت أوروبا جديدة من رحم تلك الحقبة الحالكة. وتعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم معاً من أجل تعزيز السلام

والديمقراطية داخل حدود الاتحاد وخارجها. وذلك شيء ما كان يمكن لنا أن نتصوره قبل ٦٠ عاماً. ومع ذلك، ما زال بعض أعضاء مجتمعاتنا يواجهون التعصب والتحيز. وأفضل تكريم يمكننا أن نقدمه لضحايا المحرقة والناجين منها هو أن نرفع أصواتنا ضد هذه التوجهات في مجتمعاتنا. وما زالت أمامنا جميعاً عِبَر ينبغي لنا أن نعيها، ولذلك، فنحن نؤيد مشروع القرار هذا تأييداً تاماً.

السيد مِنُون (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن كارثة سونامي التي وقعت في المحيط الهندي في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي قد أودت بحياة حوالي ٢٧٥ ٠٠٠ شخص من ٣٥ بلداً مختلفاً. وبعد أقل من عام، راح ٥٠ ٠٠٠ شخص على الأقل ضحية زلزال ضرب جنوب آسيا بلغت شدته ٧,٦ درجة. ووراء هذه الأرقام، فإن كل وفاة تمثل قصة حزينة لحياة بشرية تنتهي بشكل مفاجئ، فهذه أسرة تنعى عائلها الذي رحل عنها، أو كما يحدث في حالات كثيرة، فإن أسراً بكاملها تمحى من الوجود. وفي الحالتين، يهب المجتمع الدولي في تضامن لمساعدة البلدان المتضررة التي تحتاج إلى مساعدة خارجية. والقوة المخيفة للكوارث الطبيعية مثل سونامي والزلازل على تدمير مناطق بأكملها في لحظات وإبادة مجتمعات برمتها قد أثارت مناقشات جادة بشأن ما يمكن للمجتمع الدولي، وما ينبغي له، أن يفعله لإنقاذ الأرواح عندما تقع مثل هذه الكوارث.

واليوم، نجتمع في قاعة الجمعية العامة لتذكر عدد كبير من الضحايا، وهم ليسوا ضحايا كارثة طبيعية، بل إنهم ضحايا عمل من أسوأ وأقسى أعمال الشر التي جلبها الإنسان على البشرية. ومن المؤسف أن مثل تلك الأفعال المخزية قد ارتكبت في السابق، وما زالت ترتكب منذ ذلك الحين ضد أناسٍ من أديان أو إثنيات أخرى، وإن لم تتخذ نفس الشكل. والدرس الرئيسي الذي كان علينا، نحن شعوب الأمم المتحدة، أن نتعلمه من تلك الأفعال أنه لن يُسمح أبداً – حقيقةً أبداً – بتكرار الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو الجرائم التي ترتكب ضد البشرية. وإذ ندين أعمال الإرهاب المتكررة التي تفتك بالأبرياء في هذه الأيام علينا، بالمثل، أن نقر بأنه ليس هناك أي مبرر لارتكاب أفعال إجرامية مثل المحرقة وأن من المهم لنا أن نحول دون ارتكاب الجرائم من هذا القبيل.

وعليه، فإنه من دواعي ارتياحنا كثيراً أن زعماءنا اعترفوا، ولأول مرة، خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً بمسؤولية الدول عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم التي ترتكب ضد البشرية، وأقروا أيضاً بمسؤوليتهم عن العمل وفقاً لذلك. والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ قد شددت على أن تلك المسؤولية تستلزم منع ارتكاب تلك الجرائم، بما في ذلك التحريض عليها، من خلال الوسائل الملائمة واللازمة. وتضيف الوثيقة أن على المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، أن يشجع الدول ويساعدها على ممارسة تلك المسؤولية وأن يدعم الأمم المتحدة في إنشاء القدرة على التحذير المبكر.

وفي هذه المناسبة المهيبة، نذكر ضحايا المحرقة والناجين منها. إلا أن الصورة أشمل من ألمانيا واليهود. فالأعمال التطهرية التي اتخذتها ألمانيا بعد الحرب، وليس أقلها الاعتراف ببالغ الندم بتلك الأحداث وما تسببه المظالم التي ارتكبتها ألمانيا النازية بحق اليهود وغيرهم من آلام للذاكرة الألمانية الجماعية، لا تترك مجالاً للشك في أن المجتمع الألماني قاطبة قد وعى درس التاريخ بصدق وتصالح معه. وعلى خلاف ما يجادل به البعض، فالمسألة لا تتعلق بالوصم لأجيال المستقبل في ألمانيا أو تحميلهم مسؤولية ما اقترفه أسلافهم من أعمال. بل إن الأمر يتعلق بمجتمع يختزن درساً مستفاداً في الذاكرة الجماعية خشية أن يكرر تاريخاً لم يستوعبه.

ووفدي يهيب بكل المجتمعات التي عرفت، أو اقترفت، آثاماً مشابهة في ماضيها، سواء في زمن سلام أم حرب، بحق شعوب تنتمي إلى أديان أو إثنيات أخرى، أن تعترف بالآثام التي اقترفتها وأن تتخذ خطوات فعالة لكي تتصالح مع التاريخ وأن تحفظ تلك الدروس في ذاكرتها الجماعية. ونقر نحن أيضاً أن دروس التاريخ تلك هي خير معلم للشعوب كافة. والتعلم من أخطاء الآخرين التي دفعتهم إلى مترلق التمييز والحقد والتعصب والكراهية، يمكن أن يعصمنا من الوقوع في أخطاء مشابهة أو ارتكاب جرائم يتعذر غفرانها أو التماس مبرر لها. وفي هذا الصدد، فإن اعتناق آراء شديدة التعصب، مثل إنكار حق شعب أو دولة في الوجود، أمر بالغ الخطورة وغير مقبول بالمرة في العصر الحديث.

لقد حدثت المحرقة لأنه بات من الشائع في بعض الأوساط أن يستغل ثقل وسائط الإعلام في الدعاية الجماهيرية، وإلقاء اللوم على أتباع عقيدة أو سلالة ما واتخاذهم كبش فداء لكل المشاكل التي كانت قائمة. في الوقت نفسه، ومع أن الكثيرين لم يوافقوا على ما كان يفعله النازي، فقد روعتهم التهديدات أو ألهم، لسبب أو لآخر، آثروا أن يلوذوا بالصمت. ولهذا السبب، لا يمكننا أن نتقاعس. وعندما تبدو في الأفق أولى بوادر الوصم الإثني أو الديني، علينا أن نعمل من فورنا وأن نحذر بقوة من الخطر. وعلينا أيضاً أن نشجع على قيام تفاهم أفضل بغية إزالة أي تصورات خاطئة عن الآخرين الذين ليسوا مثلنا، وإن كان وجودهم في هذا العالم الذي يتجه إلى العولمة ما عاد يمكن تجاهله. وإنه أمر طبيعي تماماً أن نميل إلى إيثار شعوب أخرى تشبهنا وتشاطرنا أسلوب معيشتنا، ونظرتنا وقيمنا. ولذلك، عندما تختلف أقلية ما عن الأغلبية، فإن ما يحدث في أحيان كثيرة، باسم الاندماج الذي يعتبر سبباً للوجود، أن الأغلبية تتوقع من الأقلية أن تصبح أقرب شبهاً لها وأن تتكيف مع تقاليدها الاجتماعية – الثقافية. وتخضع الأقلية لعملية تَمَثُّل حيث تفرض عليها، في حالات متطرفة، منظومة قيم الأغلبية ومعتقداتها.

وحتى لو كانت النوايا الكامنة نبيلة في كليتها – وعلى سبيل المثال، من أجل التمتع بفرص العمل أو التعليم أو العدالة أو المشاركة السياسية، وجميعها تمارس على طريقة الأغلبية – فإنها بالتأكيد توضع في غير موضعها. وقد يكون النهج الأكثر حكمة هو التوصل إلى أسلوب معيشة يسمح باستيعاب الأقلية، وبأن يتعايش كل منا مع الآخر. وإنه حقا لامتهان فظيع لكرامة الفرد أن يُنظر إليه على أنه بلا قيم، أو أن يجبر على التخلي عن نظام قيمه ومعتقداته وأسلوب حياته، باعتباره مغلوطا أو أدنى مرتبة، تفضيلا لنظام آخر. وينبغي لأفراد الأغلبية أن يسألوا أنفسهم ما الذي سيشعرون به إذا انقلبت الأوضاع وأصبحوا هم الأقلية. ولم يكن لغوا في الكلام عندما نصحنا عظماء الماضي وحكماؤه ألا نفعل بالآخرين ما لا نحب أن يفعله الآخرون بنا.

والواقع أن العوامل التي تغذي سوء الفهم والكراهية ما زالت سائدة في عالم اليوم. ومما يثير دهشة وفد بلادي أن البعض منا، حتى في عصر المعلومات العالمي هذا، لا يكاد يفقه شيئا عن الآخرين حتى من يعيشون على الجانب الآخر من حدودنا، أو بين ظهرانينا، ويختلفون عنا في العنصر أو العرق أو الثقافة أو العقيدة. والجهل يولد الشك والرهاب. وميل وسائط الإعلام الحديثة نحو التعميم والتصوير الساخر والإثارة، ترويجا لبيع الأخبار، لا يساعد في تصحيح هذا الوضع. كما أن القوالب النمطية المتحجرة تسهم في ترسيخ خاطئ لمخاوف لا أساس لها، وفي تشويه صورة معتقدات وممارسات ثقافية ودينية. ونحن مدينون لأنفسنا ولذريتنا بأن نسارع إلى تثقيف أنفسنا عن الآخرين.

وهذا بعينه هو الأساس المنطقي الذي تقوم عليه النداءات المتكررة من أجل إقامة حوار بين الحضارات. فأي حوار يمكننا أن نقيمه أفضل من أن تبادر كل القوى الفاعلة في الإعلام العالمي، وبخاصة وسائط الإعلام بجميع ضروبها، إلى تقويم فهمها الأساسي لكل الثقافات والأديان الكبرى، حتى تتمكن من إخراج المعلومات بطريقة أكثر موضوعية؟ ويسلم وفد بلادي بأنه كلما كان تأثير المرء أكبر – ووسائط الإعلام خاصة – زادت مسؤوليته الخاصة ودوره في تعزيز التفاهم وتجنب الإذكاء عن غير قصد للهيب الخوف والتحيز اللذين قد يشا بذور صراع جديد على امتداد خطوط مفتعلة أساسها العنصر أو الثقافة أو الدين أو الحضارة. ولا يمكننا أن نركن إلى الدعة، بل علينا أن نعمل من أجل الحفاظ على الانسجام الذي يشكل الأساس لنسيج مجتمعنا العالمي ودعائمه.

إن سنغافورة دولة – مدينة صغيرة متعددة الأعراق والديانات. وأبناء سنغافورة لا يتشاطرون تراثا ثقافيا مشتركا؛ ولكننا مع ذلك نجحنا في أن نعيش ونعمل معا في وئام منذ استقلالنا قبل ٤٠ سنة. وذلك يُعزى إلى أننا نعترف بتنوعنا وندرك قيمة التعاون والانسجام. وطوائفنا الصينية والملاوية والهندية والأوراسية والعربية واليهودية تعتمد على ثقافاتنا التقليدية في بناء مستقبل مشترك من خلال التفاهم المتبادل والتسامح والتكيف. ولكن ذلك لم يغوينا بالرضا عن الذات. فهناك بلدان سكانها متعددو الأعراق وتاريخها أعرق من تاريخنا، ولكنها تفسخت بسبب الصراعات العرقية. وقد لمسنا، من ماضينا ومن تجارب أحدث عهدا تتعلق بالصراع العنصري والديني في أماكن أخرى، تضمنت اعتداءات وهجمات مادية على أماكن العبادة، مدى هشاشة نسيجنا الاجتماعي. ونحن نحرص على كفالة تحقيق العدالة والمساواة بغض النظر عن العنصر أو اللغة أو الدين، ولا نتغاضى، ولن نتغاضى، عن أية أعمال تحرض على النزاع بين الأعراق أو الأديان. وكما قال وزير خارجيتنا في بيانه في الجلسة العشرين أثناء المناقشة العامة فإن

> ”القبلية هي غريزة أساسية للإنسان. وقد ندعي أن كل الناس أخوة، لكننا، بالغريزة، نميز بين درجات التقارب. إن جذور الانقسامات على أساس العرق واللغة والثقافة والدين متأصلة في المجتمع الإنساني، وتبرز عند التعرض إلى ضغوط“.

وعلاوة على أننا نأخذ بنهج احترازي، قررنا الاحتفاء بتنوعنا في حياتنا اليومية – بتحويل ما قد يبدو مشكلة في ظاهره إلى فرصة، ونحن نشجع جميع السنغافوريين على إدراك القيمة المتأصلة في التنوع. وفيما ينتقل العالم من مرحلة العولمة إلى مرحلة التفاهم العالمي بين الثقافات، فإن إلمامنا الفريد بالمضامين الثقافية، الذي سهل لنا تكوين شبكات للتعامل مع كل من الشرق والغرب، مع أوروبا وأمريكا والصين والهند والشرق الأوسط، يمكن أن يكتسب قيمة كبرى عندما يدرك الناس مدى الفارق الهائل الذي يمكننا نحن السنغافوريين إحداثه، كوسطاء، في إنجاح أعمالهم، من خلال إيجاد فهم وثقة أفضل، وكذلك ترجمة وشرح الطريقة التي تعمل بها كل ثقافة على حدة. وبجهدنا المتواضع، نرجو أن نسهم أيضا، على المستوى الدولي، في الأمم المتحدة مثلا، في تعزيز فهم الحاجة الحيوية إلى التسامح والحوار من أجل بناء عالم أفضل وأكثر استقرارا لأبنائنا.

السيد بولتون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تفخر الولايات المتحدة بأن تشارك في تقديم مشروع القرار المهم هذا، ويسرني أن أكون هنا لأتكلم لصالحه.

من الملائم أننا في الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة، نجتمع معا لتأييد مشروع القرار المتعلق بإحياء الذكرى الستين لمحرقة اليهود وتكريم وتذكر ضحاياها. وهو

ملائم لأن الأمم المتحدة، كمؤسسة، بنيت على رماد محرقة اليهود والحرب العالمية الثانية، وعُهد إليها برسالة مهمة. وكانت الرسالة هي ضمان ألا يسمح المجتمع الدولي إطلاقا بارتكاب مثل هذه الجريمة مرة أخرى في حق الإنسانية – وألاّ يسمح إطلاقا بأن ينزلق العالم من جديد إلى هذا النوع من العنف والفوضى.

إن أعظم تحية يمكن أن نقدمها لذكرى الملايين من ضحايا المحرقة – وكانت الأغلبية العظمى منهم تتشكل من الستة ملايين يهودي – أي ثلث الشعب اليهودي – الذين أزهقت أرواحهم في معسكرات الموت النازية، هي ضمان ألا ننساهم أبدا ولا تضحيتهم. ومن واجبنا أن نفعل كل ما باستطاعتنا، حتى تظل الأجيال المقبلة إلى الأبد على علم بتلك الجريمة الكبرى، وتستوعب دروسها المهمة.

ومع أن محرقة اليهود وقعت قبل ٦٠ سنة، فإن دروسها المستفادة لا تقل اليوم أهمية عما كانت عليه من قبل. وعندما تنادي دولة عضو أو رئيس دولة بكل بغض وتبجح بمحرقة ثانية، باقتراح أن تمحى إسرائيل – وطن اليهود – من على الخارطة، يصبح واضحا أن الدروس المستفادة من محرقة اليهود لم يستوعبها الجميع، وأنه ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. وعندما تتردد بعض الدول الأعضاء، في خزي، في إدانة تلك الملاحظات بشكل حاسم، يتضح أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

وهذا ما يضفي أهمية قصوى على مشروع القرار المعروض علينا اليوم، والذي تتضمن تدابيره إعلان يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير من كل سنة، اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود؛ ودعوة الأمين العام إلى وضع برنامج توعية بالمحرقة، وحث الدول الأعضاء على وضع برامج تثقيفية لترسيخ الدروس المستفادة من محرقة اليهود في أذهان الأجيال المقبلة، للمساعدة في الحيلولة دون وقوع أفعال الإبادة الجماعية مستقلا.

وسيكون البرنامج مكملا للعمل الذي اضطلع به من قبل فرقة العمل المعنية بالتعاون الدولي بشأن التثقيف بمحرقة اليهود وإحياء ذكراها وإجراء البحوث بشأنها؛ وهي مجموعة مؤلفة من ٢٠ بلدا، ظلت تعمل مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل تضمين المناهج الدراسية مادة عن محرقة اليهود، والدمار الذي يمكن أن يحدث عندما تسمح حكومات وغدة بتفشي الكراهية أو حتى تشجع عليها. وهناك منظمات دولية أخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تركز على التثقيف والتشريع وإنفاذ القوانين، باعتبارها التدابير التي من شأنها احتواء الكراهية العنصرية والدينية، والقضاء عليها في نهاية المطاف.

إن مشروع القرار هو التحية الأكثر ملاءمة التي يمكن أن نقدمها لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود، وهو يجسد القيم والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة. وآمل في أن يعتمد بتأييد إجماعي.

السيد ساوثكوت (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم أستراليا ونيوزيلندا وكندا. لقد انقضت ٦٠ سنة منذ شهد العالم هزيمة نظام نازي وحشي استبدادي صمم على أن يقضي منهجيا على الشعب اليهودي، وعلى أن يقمع بعنف الكثيرين غيره.

وكندا واستراليا ونيوزيلندا تعتبر أن الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعب اليهودي أثناء المحرقة، كانت أبشع نوع من الجرائم. فقد كلفت الملايين أرواحهم، وتسببت في خسائر وأضرار يعجز عنها الوصف في حياة ملايين كثيرة أخرى. وخلفت لعدد من الأجيال آثارا عميقة ما زالت محسوسة حتى يومنا هذا. وإحساسنا العميق بالخسارة

والأسى لا يقصد به ضحايا المحرقة الكثيرين وأُسرهم فحسب، بل أيضا الخسارة التي لحقت بالعالم أجمع من حيوية ومواهب، من جرائها.

لقد شعرت كندا وأستراليا ونيوزيلندا بالجزع إزاء البوادر الأخيرة التي تنم عن تزايد معاداة السامية وإنكار وقوع محرقة اليهود، والتعصب الديني؛ وكلها أمور لا يمكن قبولها في أي مكان ولا بأي شكل من الأشكال. لقد كشفت محرقة اليهود عن مدى الأعماق التي يمكن أن تنحط إليها البشرية، وأوضحت العواقب المدمرة المترتبة على معاداة السامية والعنصرية والاضطهاد.

وكندا واستراليا ونيوزيلندا تزكي مشروع القرار المعروض علينا باعتباره خطوة مهمة من جانب الأمم المتحدة لضمان أن يظل إحياء ذكرى محرقة اليهود والتثقيف بشأنها أولوية لدى جميع البلدان، وتذكرة قوية لنا جميعا بالحاجة إلى أن نظل يقظين وأن نتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون وقوع مثل هذه الفظائع مرة أخرى.

السيد تاوبيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): ترحب بولندا بمشروع القرار المتعلق بإحياء ذكرى محرقة اليهود، وتشارك في تقديمه. والأسباب التي دعتنا إلى ذلك، عرضت كما يجب في البيان الذي أدلى به سفير المملكة المتحدة باسم الاتحاد الأوروبي. وإنني أعلن تأييدي التام لذلك البيان. ومع ذلك، اسمحوا لي أن أتقدم ببضع ملاحظات إضافية.

إن الحرب العالمية الثانية جلبت على أمم كثيرة أشكالا مروعة من الفظائع والدمار. فالملايين من أبناء بولندا وروسيا وبريطانيا وأمريكا وأوكرانيا وبيلاروس، وكثيرون غيرهم من أبناء أمم أخرى، ضحوا بأرواحهم وهم يدافعون عن بلدانهم ويناضلون في سبيل الحرية. وهلك ملايين الجنود والمدنيين في المعارك والسجون وعمليات الإعدام الجماعي ومعسكرات الاعتقال.

وجلبت الحرب العالمية الثانية أيضا تجربة من أبشع التجارب التي عرفها تاريخ البشرية، والتي نعرفها اليوم بمصطلح ''المحرقة''. وكانت محاولة للقضاء على أمة بأكملها؛ محاولة كان أساسها التحيزات العنصرية والدينية؛ محاولة أدت إلى خلق نظام كامل لإبادة البشر، نظام لم ينطو فحسب على إيديولوجية عنصرية إجرامية، بل شمل أيضا جهازا مرعبا – بنية أساسية كاملة – لتنفيذ تلك الإيديولوجية: من معسكرات اعتقال ومراكز إبادة، تم فيها تنفيذ قتل عمد مدبر بعناية لثلث السكان اليهود، إلى جانب عدد لا يحصى من أفراد الأقليات الأخرى.

ونرحب بمشروع القرار المقترح كلفتة لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود. فهو يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا نحن البولنديين. ذلك أن بولندا فقدت الملايين – أي أكثر من ٩٠ في المائة – من مواطنيها اليهود. وتلك المحرقة وضعت نهاية لحقبة معينة من تاريخنا – نهاية للعالم الذي خلقه البولنديون واليهود المتعايشون على الأرض البولندية. وصحيح أن العلاقة بين هاتين الأمتين لم تكن خالية من التحيزات، بل وكثيرا ما كانت تصل إلى حد موجع. ومع ذلك، كانت بولندا هي المكان الذي تمكنت فيه الطائفة اليهودية من التمتع بمناخ من الحرية والتسامح طوال ٨٠٠ سنة. وفي بولندا، وجد الكثير من اليهود المأوى والمفر مما كانوا يتعرضون له من تمييز واضطهاد في مناطق أخرى من العالم. وفي مقابل ذلك، أسهمت أجيال عديدة من اليهود في خلق تراث روحي وثقافي واقتصادي فريد تعتز به بولندا. وسوف يصوَّر إسهامهم العظيم في متحف التاريخ البولندي – اليهودي الذي يجري بناؤه حاليا في وارسو.

كما أننا، بمشروع القرار المعروض علينا، نحيي ذكرى من وقفوا ضد جريمة الإبادة الجماعية ومن قدموا العون لضحاياها. ونحيي ذكرى من قاوموا في أحياء اليهود،

ومن حاولوا مساعدة اليهود مجازفين بأرواحهم. وقد كرم أولئك الناس بلقب ''الصالحون بين الأمم''. وهم بالنسبة لنا مثل يحتذى، وإلهام لأجيالنا الشابة. وهم يذكروننا بأن الشر يمكن، وينبغي، الوقوف ضده. ومن دواعي فخرنا أنه من بين الـ ٢٠ ٠٠٠ الذين تقلدوا هذا الوسام يوجد ٦ ٠٠٠ بولندي.

ومشروع القرار أيضا يؤكد، وعن صواب، على أهمية مواصلة التثقيف بتاريخ محرقة اليهود التي تمثل أفضل دليل على ما يمكن أن تؤدي إليه الكراهية العرقية والدينية. وهي تحذير مفجع ضد أي نظام يقوم على التعصب العرقي والديني.

ولن تدخر بولندا أي جهد لضمان المحافظة على بقايا معسكرات الاعتقال ومراكز الإبادة النازية التي أقامها المحتلون الألمان في بولندا؛ حيث ينبغي أن تبقى أماكن مفتوحة للعالم، لتأمل التاريخ والتثقف من دروسه، بروح من الديمقراطية والتسامح.

ومن واجبنا أن نشكل وعي الأجيال الصغيرة بروح من التسامح واحترام حقوق الإنسان والحساسية تجاه أي مظهر من مظاهر التمييز. وهو هدف يمكن تنفيذه من خلال برامج تثقيفية، مثل تلك التي أعدها المركز الدولي للتثقيف بأوشفيتز والمحرقة، ومعهد السلام والمصالحة الذي سيتولى دراسة أعمال الإبادة الجماعية المعاصرة. وقامت بولندا أيضا بوضع برامج لتبادل الشباب، التي تعد أفضل شكل للحوار الفعال الذي يستهدف مكافحة القوالب النمطية المتحجرة بمواجهتها بالتجربة الشخصية والاتصال المباشر. ولدينا مثال على هذا النوع من البرامج، وهو ''مسيرة الأحياء'' السنوية التي يشارك فيها الشباب من اليهود والبولنديين، وينظمها متحف أوشفيتز – بيركناو.

وأخيرا، يذكرنا مشروع القرار بأن الدرس الأول الذي ينبغي أن نستخلصه من تجربة المحرقة الرهيبة، هو ألا نسمح بارتكاب مأساة مماثلة مرة أخرى ضد أية أمة. إن الجيل الذي شهد محرقة اليهود في طريقه شيئا فشيئا إلى الزوال. ومسؤوليتنا الآن ومسؤولية المنظمة هي أن نتذكر ونذكّر ونحذر.

السيد بلويغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تأييدي التام للبيان الذي أدلى به السفير البريطاني باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي.

إن إحياء ذكرى الملايين الذين راحوا ضحية المحرقة، بالنسبة لبلدي، لا يعني فحسب تذكر فصل من أحلك الفصول في تاريخ أوروبا، بل يعني أيضا تذكر أحلك فصل على الإطلاق في تاريخ ألمانيا.

والمستشار غرهارد شرودر، عندما تكلم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بمناسبة الذكرى السنوية الستين لتحرير معسكر اعتقال بوخنفالد، أكد على التزامنا الثابت بالديمقراطية وحقوق الإنسان، النابعين من تجارب الماضي الرهيبة، بقوله إن:

> ''أوروبا التي تنعم بالحرية والسلام والديمقراطية، والتي أنشأناها على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية، لها بالتأكيد جذور عديدة، ولكن أعمق جذورها على الإطلاق تكمن في أحلك سنوات القرن العشرين – السنوات التي كان فيها رعب المعسكرات الصامت يحكم قبضته على أوروبا هذه بعينها ... ومن هذه المعسكرات، أطلق أشد النداءات إصرارا على معارضة قوى الظلم والطغيان أيا كان القناع الذي تتخفى وراءه''.

وفي وقت يرحل عنا فيه آخر شهود العيان لمذبحة اليهود، من المهم، على وجه الخصوص، أن نهتدي إلى سبل

جديدة للإبقاء على مصير الضحايا حيا في ذاكرة العالم، ومداومة طرح السؤال حول ما جعل من الممكن يوما ما ارتكاب مثل هذه الجرائم. وعلى كل جيل أن يحدد بنفسه جوابه عن ذلك السؤال. وواجبنا هو أن نحترس على الدوام من معاداة السامية والعنصرية وأي شكل من أشكال التعصب السياسي أو الديني، أيا كانت دوافعه أو القناع الذي يتستر وراءه.

ولكوننا من أفراد الأجيال التي تعيش بعد وقوع المحرقة، نعرف أن الإبادة الجماعية لا تعني فقط القتل الجماعي لبني البشر. بل إننا نعرف حقا أن جذور الإبادة الجماعية قد تكمن في كلمات، أو في مفاهيم سياسية، أو في إنكار حقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية لجماعات معينة من البشر، أو في تجريد الخصوم السياسيين من إنسانيتهم، أو في الوعظ بالكراهية والدعوة إلى إفناء شعوب أو دول بأكملها. ولن ينقذنا من أن نغدو شهودا على تكرار أحداث التاريخ إلا التذكر، والدفاع عن حقوق الإنسان وعن كرامة كل فرد في هذا العالم.

ومن المناسب للغاية أننا نناقش هذه المسألة هنا في قلب الأمم المتحدة، في الجمعية العامة، لأن الأمم المتحدة أسست بالتحديد لكي تمنع جريمة الإبادة الجماعية، ولكي تدافع عن حقوق الإنسان التي تخص كل واحد منا.

إن ألمانيا، وبالتعاون الوثيق مع أصدقائها وشركائها في أوروبا، كانت، ولا تزال، ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز الأمم المتحدة التي تمثل مركز النضال العالمي من أجل حقوق الإنسان وكرامته. وتذكّر محرقة اليهود يشكل جزءا من هذا النضال، وهذا ما دعا ألمانيا إلى تأييد مشروع القرار المعروض علينا والمشاركة في تقديمه.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستتناول، يوم الخميس الموافق ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، البند ٤٣ من جدول الأعمال ”ثقافة السلام“ كآخر بند في الجلسة، وستتخذ في إطاره إجراء بشأن مشروعي القرارين A/60/L.4/Rev.1 و A/60/L.10.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.